وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ
رقم :1333057281

مجلس التعاون الخليجي بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة (1981-1991)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص : تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالب :

✓ بوزرورة امباركة

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ(ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ. د. والي إبراهيم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ. د. بن قبي عيسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. د. بومولة نبيل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية:1438-1439هـ/ 2017-2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله العلي القدير الذي أمدني بالعون الكافي في إنجازي لهذه المذكرة، سبحانه و تعالى نحمده و نشكره على نعمه و حسن عونه.

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ بن قبي عيسى ، لما قدمه من جهد وافر و خير أعانني على إنجاز هذا العمل.

و إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، على تفضيلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة و إثرائهم بملاحظاتهم و إرشاداتهم، التي بكل تأكيد تثري جودة هذا العمل و إخراجه على النحو المطلوب.

و إلى كل من وقف معي و دعمني من بعيد أو قريب على إنجاز هذه المذكرة بجهده، و وقته، و دعائه.

مـباركـــــــة

إهـــــــداء

إلى الشموع التي تضيئ حياتي.....

أمي.....نبع الحب و الحنان و عيون ترقب نجاحي أطال الله عمرها ورزقني برها.

أبي .....القلب النابض بالدعاء حتى آخر لحظات التخرج أطال الله عمره و رزقني بره.

إلى زهرة حياتي و رفيقة عمري..... **أختي نسيمة.**

إلى القلوب البيضاء .....**حكيم و كهينة.**

إلى كل من فرح لفرحي و حزن لحزني و صفق لنجاحي و بكى لفشلي

.....حنان و نجاة.

إلى شموع البيت .....**محمد و وسيم.**

و إلى كل الأصدقاء و الأحباب .

أهديهم جميعا ثمرة جهدي المتواضع.

مقدمة

إن لمنطقة الخليج العربي أهمية استراتيجية مستمدة من حقائقها الجغرافية و إمكاناتها الاقتصادية ، فجغرافية هذه المنطقة تمثل حلقة وصل بين أكبر ثلاث قارات في العالم (افريقيا ، آسيا، أوروبا) ، كما إن إشرافها على البحر الأحمر و بحر العرب و الخليج العربي ، يزيد من أهميتها لاتصالها بالعالم الخارجي ، الأمر الذي أهل تلك المنطقة لاحتضان عدد من الحضارات الانسانية خلال الحقب التاريخية السابقة. و إضافة إلى موقعها المتميز، فقد تزايدت تلك الأهمية خاصة بعد اكتشاف النفط كسلعة استراتيجية هامة لا غنى عنها في عالمنا المعاصر.

و في ظل تلك الاعتبارات الاقتصادية و الجغرافية ، أصبحت المنطقة محط أنظار الطامعين فيها، خاصة بعد ان ألقت العديد من المتغيرات و الظروف سواءا الدولية منها أو الإقليمية بظلالها على المنطقة ، و بالفعل شكل العديد منها تهديدا لها.

و إدراكا من دول الخليج العربية لما بينها من علاقات خاصة، و سمات مشتركة أساسها العقيدة الإسلامية ، و المصير المشترك و وحدة الهدف التي تجمع شعوبها، و رغبة منها في تحقيق التنسيق و التكامل بينها في جميع الميادين، و اقتناعا منها بأن التنسيق و التعاون يحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل. برزت أهمية وجود كيان يعبر عن المصالح المشتركة لتلك الدول، و يتفاعل مع الأحداث الدولية و الإقليمية المحيطة تأثيرا و تأثرا.

و هو الأمر الذي تبلور في إنشاء مجلس التعاون الخليجي في 25 ماي 1981 بعضوية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، دولة قطر، و دولة الكويت. و قد جاءت هذه الخطوة الخليجية من أجل تحقيق الأهداف التي تم تسطيرها ، و التي اكدت على ضرورة التعاون و التكامل بين أعضائها خلال مسيرتها.

و سنقف في دراستنا، عند هذه التجربة من خلال دراسة مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام 1981 إلى عام 1991 ، و دراسة مسيرته خلال هذه الفترة . و قد توقفت دراستنا عند هذا العام، و هو العام الذي تم فيه تحرير الكويت من الغزو العراقي .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم معلومات عن جغرافية مجلس التعاون الخليجي و أهميته، ثم التطرق لأهم الظروف و الملابسات التي أحاطت بنشأة هذا المجلس و متابعة مراحل تطوره، و التعرف على أهم أهداف هذا التكتل و هيكله التنظيمي الذي يسعى إلى تطبيقها. و الوقوف على مجالات التي أقرها النظام الأساسي للمجلس، و أخيرا بإعطاء تقييم لمسيرة المجلس من خلال التعرف على منجزاته و في المقابل إلى إخفاقاته خلال الفترة 1981_1991.

مبررات اختيار الموضوع : ونجد فيها:

أ_ أسباب موضوعية:

_أهمية الموضوع لا سيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الإقليمية في عصرنا الحالي، و ما لها من آثار على الساحة الدولية.

_ باعتبار بأن تجربة مجلس التعاون الخليجي تمثل إحدى التجارب العربية الهامة.

ب_ أسباب ذاتية:

_ ارتباط الموضوع بالتخصص.

_ ميولنا الشخصية لمثل هذه الموضوعات .

_طموحنا في تنمية مداركنا العلمية حول موضوع مجلس التعاون الخليجي و التعرف على مسيرته.

إشكالية الموضوع:

من خلال هذا الطرح ارتأينا إلى صياغة إشكالية لموضوع بحثناوهي كالآتي: إلى أي مدى تمكن مجلس التعاون الخليجي من تحقيق الأهداف التي سطرها؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات و هي كالآتي:

1- ماهي أهم الظروف الدولية و الإقليمية التي عجلت في تأسيس هذا المجلس؟.

2- ما هي أهم العوامل سواء الداخلية او الخارجية التي ساهمت في نشأة هذا التكتل؟.

3- فيما تكمن مراحل تشكيل هذا التكتل؟ و فيما تكمن أهم أهدافه و هيكله التنظيمي؟ و ماهي مجالات التعاون التي تم وضعها من خلال النظام الأساسي؟.

4- ماهي أهم إنجازات هذا التكتل؟ و فيما تكمن إخفاقاته؟ .

5- و ماهي أهم المشاكل التي تواجه دول المجلس في تحقيق التعاون و التكامل؟.

منهج الدراسة:

استخدمنا لتغطية موضوع دراستنا المنهج التاريخي الوصفي وذلك من خلال استخدام المعلومات و الاحداث التاريخية والوثائق ودراستها وفهمها وتنظيمها ، وذلك في الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء مجلس التعاون الخليجي و العودة إلى ظروف تأسيسه ومتابعة حيثيات قيامه ، ومن ثم تتبع مسيرة المجلس خلال عقده الأول.

خطة الدراسة:

و عن الخطة المتبعة في هذه الدراسة ، فقد تم تقسيم الموضوع إلى فصل تمهيدي، و ثلاث فصول، إضافة إلى مقدمة و خاتمة ، و قائمة للملاحق ، و قائمة للمصادر و المراجع.

في الفصل التمهيدي: تطرقنا فيه إلى جغرافية الخليج العربي بصفة عامة و إلى جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي ، و أهمية هذه الدول نظرا لموقعها.

أما في الفصل الأول: الذي قسمناه إلى مبحثين، تطرقنا فيهما إلى أهم الظروف الدولية و الإقليمية التي عجلت قيام هذا المجلس . وكما حاولنا فيه الإلمام بأهم العوامل سواءا منها الداخلية أ الخارجية التي دفعت دول المجلس إلى تشكيل مثل هذا التكتل.

في الفصل الثاني: حاولنا فيه استعراض نشأة مجلس التعاون الخليجي ، وذلك من خلال التطرق : إلى ارهاصات هذا المجلس و إبراز حيثيات تأسيسه ، للوصول إلى الإعلان عنه ، ثم تطرقنا إلى الأهداف التي وضعها وهيكله التنظيمي الذي يعمل على تحقيق هذه الأهداف . و تناولنا أيضا أهم مجالات التعاون بين دول المجلس الست ، وهي المجالات التي أقرها النظام الأساسي ، وكما استعرضنا لأهم ردود الفعل الدولية و الإقليمية التي جاءت ردا عن تأسيس هذا التكتل.

الفصل الثالث: تم تخصيصه لتقييم مسيرة مجلس التعاون الخليجي خلال عقده الأول 1981_ 1991، حيث تناولنا أهم الإنجازات التي حققها المجلس خلال الفترة المحددة في مختلف الأصعدة ، و في المقابل أهم الإخفاقات التي فشل فيها.

و أخيرا الخاتمة ، التي حاولنا فيها عرض النتائج المتوصل إليها.

و قائمة للملاحق، و قائمة المصادر و المراجع التي استعنا بها طيلة هذا العمل.

أهم المصادر و المراجع المعتمدة:

و قد استعنا في هذه الدراسة إلى عدد من الوثائق و الكتب العربية ، إضافة إلى عدد من الدوريات ،التي تناولت موضوع مجلس التعاون الخليجي ، و تحدثت عن مسيرته.

و من أهم الوثائق نذكر: وثيقة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، و التي تعتبر أهم مصدر يمكن للباحث في هذا الموضوع الاستعانة به من خلال التعرف الدول الأعضاء للمجلس، و أهدافه و هيكله التنظيمي، واختصاصات كل هيكل، أي أنه وثيقة مهمة خاصة بأنه يعتبر أول وثيقة صدرت عن هذا التكتل.

و كذلك اعتمدنا على الوثائق الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس ، أهمها الوثيقة الصادرة عام 2015 المعنونة تحت عنوان (المسيرة و الإنجاز) ، التي توضح قصة

النجاح الخليجي و إنجازاته في عدد من المجالات. و كذلك وثيقة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات) ، لنفس المصدر ، و التي تخطي نشأة المجلس و تطوره الهيكلي، إضافة إلى تقييم هذه التجربة.

و من الكتب التي لا تقل أهمية عن هذه الوثائق المذكورة نجد كتاب ، رياح الخليج بدايات مجلس التعاون و الصراع العربي الإيراني 1980_1990 لمؤلفه رياض نجيب الريس، و الذي يعد مصدرا مهما خاصة أن المؤلف عايش الحدث ، تناول فيه حكاية مجلس التعاون الخليجي و إرهاصاته و مسيرته، و اعتمد الكاتب بالدرجة الأولى على ما سجله من ملاحظات في المؤتمرات التي كان حاضرا فيها.

كما اعتمدنا على مجموعة من الكتب المتخصصة ، منها كتاب مجلس التعاون الخليجي في الميزان لمحمد صادق اسماعيل، الذي سعى من خلال كتابه الاقتراب من مجلس التعاون الخليجي و التعرف على الظروف و الملابسات التي أحاطت بنشأة المجلس و هيكله التنظيمي ، و كذلك التعرف على المتغيرات الإقليمية و الدولية المؤثرة على آداء المجلس و ذلك سعيا لتقييمه ، و في ختام كتابه طرح رؤية مستقبلية في ظل الظروف الراهنة و التحديات الخليجية المستقبلية.

كما استعنا أيضا على عدد من الرسائل الجامعية ، أهمها رسالة عبد المحسن لافي الشمري المعنونة ب : مجلس التعاون لدول الخليج العربية و تحدي الوحدة، التي تعرض فيها إلى المجلس و التجارب الوحدوية التي شهدتها، ثم أهم المستجدات التي أعقبت قيام المجلس عام 1981، إضافة إلى تحديد أهم ملامح الاتحاد المحتمل بين دول المجلس.

كما لا ننسى مجموعة الدوريات التي أعانتنا كثيرا في إنجاز هذا العمل ، أهمها مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، في عددها الثاني، التي تناولت في عددها نشأة مجلس التعاون الخليجي و ردود الفعل الإقليمية و الدولية من تأسيسه..

و هناك دراسات أخرى ، و قد تمت الإشارة إليها في هوامش الرسالة، و في قائمة المصادر و المراجع، و كانت كثيرة الفائدة حيث ساهمت في توجيه خطواتنا.

صعوبات إنجاز الدراسة:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات ، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث ، و لعل أهم الصعوبات التي واجهتنا ، هو ضيق الوقت الذي منح لنا في إنجاز الرسالة، إضافة إلى صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة و المرتبطة مباشرة بالموضوع نظرا لحداثة التجربة و عدم اكتمالها، ضف إلى ذلك ان معظم الدراسات التي تتعلق بالموضوع موجودة في المجلات و الدوريات و هو ما أدى إلى صعوبة الوصول إليها.

الفصل التمهيدي :التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي

أولا :موقع الخليج العربي

ثانيا :جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل التمهيدي: التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي:

يتكون مجلس التعاون الخليجي من الدول الستة وهي : الامارات العربية المتحدة ،البحرين ،المملكة العربية السعودية ،سلطنة عمان ،قطر ،الكويت

1_موقع الخليج العربي:

تقع دول الخليج العربي في جنوب غرب قارة آسيا في منطقة الوصل بين قارات العالم القديم الثلاث الكبرى، آسيا وإفريقيا وأوروبا، بين افريقيا الشرقية وإيران إلى الجنوب الشرقي من الهلال الخصيب. [1]

سمي الخليج العربي بـ: الخليج الفارسي، والبحر الأدنى، والبحر المر، وأرض الله، وخليج البصرة، وخليج البحرين، وخليج عمان. وقد أطلق عليه القدماء من الرومان واليونان اسم الخليج الفارسي، وقد استمر هذا الاسم أيضا عند المستعمرين من البرتغاليين حتى البريطانيين.

ومنذ بداية ستينات القرن الماضي بدأت الأقطار العربية تطلق اسم (الخليج العربي) بدلا من الخليج الفارسي على الخليج . إلا أن هذه التسمية غير شائعة، فمازال في مؤتمرات الأمم المتحدة تستعمل اسم الخليج الفارسي بدلا من الخليج العربي.[2]

يقع الخليج العربي جغرافيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقا ، ومضيق هرمز،[3] وخليج عمان جنوبا والعراق شمالا، والخليج العربي حوض ضحل نسبيا، يمتد مسافة تقرب من 1300 كلم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب.

---

[1]–جون بولوك، الخليج ، تر: دهام موسى العطاوية، مطبوعات موسى العطاونة، لندن، 1988، ص 06.

[2]–تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، 2013، ص 16_17.

[3]–مضيق هرمز: يقع بين دائرتي عرض 25و 27 درجة شمالا، و بين خطي طول 55 و 57 درجة شرقا، و يصل ما بين الخليج العربي و خليج عمان و كلاهما يشكل لسانا بحريا متصلا بالمحيط الهندي، تشرف إيران على ساحله الشمالي و الشرقي، وسلطنة عمان على ساحله الجنوبي و الغربي ، و الإمارات التي تشرف على جزء بسيط من ساحله الجنوبي . للمزيد ينظر، علي ناصر ، مضيق هرمز و الصراع الأمريكي الإيراني،ط.1، دار الفرابي ، بيروت، 2013، ص 19.

ويتراوح اتساعه بين 47 كلم عند مضيق هرمز، و 280كلم في أوسع نقطة فيه، ويبلغ أعمق قسم قرابة 100 م قرب جزيرة هرمز.[1]

وتشرف على الخليج العربي ثمان دول وهي:) العراق، الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، إضافة إلى إيران).

ويحده من الشمال و الشرق إيران، بينما يحده من الجنوب الشرقي والجنوب كل من عمان و الإمارات العربية المتحدة، ويحده من الجنوب الغربي والغرب كل من السعودية وقطر، وتقع كل من الكويت والعراق على أطرافه في الشمال الغربي، بينما تقع البحرين ضمن مياه الخليج العربية شمال قطر.[2] أنظر الملحق رقم_1_.

وتبلغ مساحة الخليج العربي 239 ألف كلم² ، وحجم مياهه 8500 كلم³، وهو بهذا أكبر قليلا من خليج سانت لورنس، وحوالي ثلثي حجم بحر البلطيق ، وأقل من نصف مساحة كل بحري قزوين والأوسط.[3]

ويوجد في الخليج العربي عدد كبير من الجزر بعضها قبب ملحية، وأخرى ترسبات مرجانية، والشاطئ الإيراني جبلي وعمقه أكثر، أما الشاطئ العربي فمعظمه رملي، حيث تمتد السهول الصحراوية باستثناء الجزء الجنوبي من قطر وعند الطرف الجنوبي الشرقي عند مضيق هرمز.[4]

هذا عن منطقة الخليج بشكل عام، والآن سنتطرق إلى جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي.

---

[1]–محمود شاكر، موسوعة الخليج العربي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2003،، ص 06.

[2]–صبري فارس الهيتي، الخليج العربي_ أرضه ؛ سكانه ؛اقتصادياته، جيوبوليتيكيته، ط.1، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 09.

[3]–عبد الأمير الحيالي؛ و فراس عبد الجبار، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط_ دراسة في الجغرافية السياسية_، مجلة ديالى، العدد 33، د.ن، د.م، د.ت، ص 04.

[4]–صبري فارس الهيتي، المرجع السابق، ص 10.

2_جغرافية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

_ الموقع:

تقع دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا ، وتحتل معظم شبه الجزيرة العربية، ويحدها من الشرق عمان والخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الشمال العراق و الأردن ، ومن الجنوب الجمهورية اليمنية وبحر [1] العرب، وتبلغ مساحته الإجمالية حوالي 2.6مليون كلم².

وتضم ست دول وهي: (البحرين، قطر، الإمارات، الكويت، السعودية ،عمان).

حيث يقع الكويت على رأس الخليج الشمالي ، ويلي الكويت جنوبا السواحل الشرقية للمملكة العربية السعودية، ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين، ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الأحساء، وتبدأ بعد ذلك حدود الإمارات العربية المتحدة، ثم تليها عمان من الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية.[2]

دول مجلس التعاون الخليجي

_ **السعودية:** تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر دول المجلس من حيث المساحة والسكان ، ولقد أسس هذه المملكة آل سعود ، الذين ينتسبون إلى قبائل عنزة الضاربة في نجد وبادية الشام .[3] وينقسم تاريخ آل سعود في الجزيرة العربية إلى3 اقسام:

_ القسم الأول: يمتد من الإمام الأول محند بن سعود إلى نهاية الحكم المصري وانسحاب جيش محمد علي باشا من الجزيرة العربية.

---

[1]–يحي بن مفرح الزهراني، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، المجلد 02، عمادة البحث العلمي، السودان، 2016، ص 08.

[2]–يحي بن مفرح الزهراني، المرجع السابق، ص09.

[3]–وليد حمدي الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية و أمن الخليج العربي في وثائق غير منشورة 1965_1991،ط.1، دار الحكمة، د.م، 1992، ص 15.

_القسم الثاني: يبدأ من عودة الأمير فيصل من منفاه في القاهرة، بحيث استولى آل سعود على الحكم من 1902.وباكتشاف النفط في المنطقة بدأ الرخاء يمس السعودية، وبدأت الاستثمارات الأجنبية تصب على المنطقة خاصة من الشركات الأمريكية و البريطانية.

القسم الثالث : يمتد 1926 إلى 1932تم فيها تأسيس الدولة السعودية الثالثة وقد تم ذلك علي يد عبدالعزيز آل سعود سنة 1902 فأصبحت لاحقا سلطنة نجد ثم بعد ذلك مملكة الحجاز و نجد و ملحقاتها إلى أن أصبحت تحت مسمى المملكة العربية السعودية بعد توحيد جميع أراضيها في كيان واحد وكان ذلك في 23 سبتمبر 1932 .[1]

_ الدول الأخرى:

ان التاريخ الحديث للإمارات يبدأ من القرن 16، الذي سيطر خلاله البرتغاليون على المنطقة ، وبنوا في مختلف موانئها العربية حصونا و قلاعا لحماية تجارتهم إلى الهند. وتمكنت بريطانيا في نهاية القرن 18 من القضاء على نفوذ الدول الأجنبية الأخرى في الخليج و تثبيت نفوذها السياسي في المنطقة ، و مع ظهور النفط أبرمت بريطانيا سلسلة من الاتفاقات للتنقيب عن النفط خلال سنوات 1913_1933، وحتى عام 1968 صدر بيان من بريطانيا تعلن انسحابها من المنطقة ، وعلى اثر ذلك سعت تسع امارات هي: البحرين و قطر و الإمارات السبع لساحل عمان لتكوين اتحاد الإمارات العربية المتحدة ، لكنها فشلت و أبلغت بريطانيا عن طريق ممثلها الشخصي في الخليج ، أنها ستعرف البحرين و قطر ، كما أنها تؤيد قيام اتحاد سباعي بين الامارات الباقية. و بالفعل أعلنت البحرين استقلالها في 1971_08_14 و قطر في 1971_09_02، و في 1971_12_02 أعلن رسميا قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمت ست امارات

[1]- الكسي فاسيلييف ،تاريخ العربية السعودية من القرن 18 حتي نهاية القرن 20 ،تر عباس مكي ، ط1 ،شركة مطبوعات للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،1995 ،ص229

هي:(أبو ظبي ، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، الفجيرة، و انضمت لها رأس الخيمة في 10_02_1972).[1]

و لم يؤثر انسحاب بريطانيا على سلطنة عمان التي كانت تعتمد على الوكالة و ليس الحماية في تمثيل مصالح رعاياها في الخارج. و هكذا استمرت علاقاتها مع بريطانيا بعد ديسمبر 1971 مستمر على أساس معاهدة الصداقة عام 1951.أما بالنسبة للكويت فقد أعلنت استقلالها عام 1961 كدولة ذات سيادة كاملة.[2]

أهمية الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر موقع دول مجلس التعاون استراتيجيا ، حيث يتوسط بين قارات آسيا ، وإفريقيا، وأوروبا، ويشكل نقطة اتصال بري وبحري وجوي بين دول العالم. ومما زاد في الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي امتلاكها لأكبر احتياط بترولي في العالم، حيث تمتلك أكثر من 40% من احتياط البترول في العالم، كما تعتبر من أهم المراكز الرئيسية السياسية للوطن العربي والدول الإسلامية نظرا لوجود الأماكن المقدسة.[3]

المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 1985 أكثر من 2564 ألف كلم²، وتقدر نسبة المساحة القابلة منها للزراعة حوالي 19%، ونسبة المساحة المزروعة فعلا حوالي 3.4%. وتشكل الصحاري غير الآهلة بالسكان نسبة كبيرة من المساحة الإجمالية، وهذه الصحاري نادرا ما تكون صالحة للزراعة.[4]

---

[1]–أحمد زكريا الشلق؛ و آخرون ،التاريخ السياسي لدول الخليج العربية الحديث و المعاصر، ط.6، مطابع رينولا الحديثة، قطر ، 2014 ، ص 188.

[2]–أحمد زكريا الشلق؛ و آخرون، المرجع نفسه، ص 243.

[3]–محمود حسن عبد الفتاح، 25 حضارة في الخليج العربي، ط.1، مركز الراية للنشر و الإعلام، القاهرة، 2012، ص 09.

[4]–عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي_ الفجوة بين امكاناتها الاقتصادية و قدراتها السياسية و أثر ذلك على الأمن القومي العربي_، مكتبة مدبولي، القاهرة ، د.ت، ص 19.

_السكان:

باستثناء السعودية تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي محدودة السكان والمساحة فقد بلغ مجموع سكان دول المجلس 15.72 مليون نسمة عام 1983، منها 10.42 مليون نسمة في السعودية، و 4.672 مليون نسمة في باقي دول المجلس.[1] أنظر الملحق رقم_3_.

-**تركيبة السكان:** يتكون التركيب الإجتماعي في دول الجزيرة العربية عموما من فئتين:

_ **فئة أهل الحضر:** تتميز بالتحضر، تشتغل بالتجارة، الإدارة، الصناعة، وتقطن المدن كمكة والمدينة وأبو ظبي ...إلخ.

_ **فئة البدو** : معظمها من القبائل و العشائر ، كانت تتألف من مجموعات بشرية كبيرة تلاشت معظمها مع ظهور النفط وتنامي ثروته.

_ إضافة إلى العمالة الوافدة إلى المنطقة.[2]

_المناخ و مصادر المياه: يتميز المناخ في هذه الدول بأنه صحراوي، وشبه صحراوي، ترتفع فيه درجة الحرارة صيفا ما يقارب 50 درجة مئوية ، وتنخفض شتاء أو ربما تصل إلى أقل من الصفر. و تتعرض المنطقة بصفة عامة في فصل الشتاء إلى تيارات هوائية باردة مصحوبة ببعض المنخفضات التي تصلها عن طريق البحر المتوسط، بالإضافة ما يصلها من تيارات من منطقة سيبيريا وإيران، وعلى إثرها تسقط بعض الأمطار.

أما بخصوص مصادر المياه، تعتمد دول الخليج على مياه الأمطار والمياه الجوفية، بالإضافة إلى تحلية مياه البحر بصفة كاملة.[3]

---

[1]-عبد المنعم المراكبي، المرجع نفسه، ص 20.

[2]-خلدون حسن النقيب، المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 75.

[3]-يحي بم مفرح الزهراني، المرجع السابق، ص 09.

أما بالنسبة إلى التضاريس:

يكاد يكون السطح مستويا في معظم أنحاء دول المجلس ماعدا بعض الأجزاء من الإمارات العربية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية وعمان ، حيث توجد الجبال التي تختلف مكوناتها من مكان لآخر، وتتخللها الكثير من الأودية والشعاب.

وتقسم طبوغرافية المنطقة إلى:

_ سهول ساحلية: تشغل المناطق المحاذية لسواحل البحار.

_ مناطق جبلية: حيث يصل أقصى ارتفاع أكثر من 300 متر.

_ مناطق صحراوية: منبسطة والتي عادة ما تتواجد فيها التجمعات السكانية (تجمعات رعوية، الزراعية، أو تجارية).

_ مناطق رملية: تغطيها الكثبان الرملية الزاحفة.

_ الشعاب والأودية: التي تخترق المناطق الصحراوية والتي تتواجد على ضفاف الواحات والتجمعات السكانية.[1]

_أنظمة الحكم:

يحكم جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي أنظمة ملكي وراثية ، أي أن السلطة فيها محتكرة من قبل أسر، و هي وحدها صاحبة الحق النهائي في اتخاذ القرارات المهمة، وتستمد شرعيتها من دساتير بلدانها.[2]

[1]-محمود حسن عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 11.

[2]-يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 39.

الفصل الأول :الظروف والأسباب الدافعة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول :الظروف الإقليمية والدولية الدافعة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني :عوامل تأسيسٍ مجلس التعاون الخليجي

الفصل الأول: الظروف والأسباب الدافعة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي.

إن التنظيمات الدولية والإقليمية لا يمكن أن تنشأ فجأة، فهي في العادة تكون تعبيرا عن تفاعل مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وإن المتتبع لخطوات تأسيس مجلس التعاون الخليجي، سيدرك أن الظروف الإقليمية والدولية دفعته لحيز الوجود، حيث تفاقمت هذه الظروف، الأمر الذي دفع بقيادات دول الخليج العربية الست، إلى اتخاذ قرارات بتشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي ينظم التعاون ويحقق حمايتها. ومنه سنتحدث في هذا الفصل عن أهم الأسباب والظروف التي دفعت لقيام هذا المجلس.

المبحث الأول: الظروف الإقليمية و الدولية الدافعة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي.

1. الثورة الإسلامية في إيران 1979: تحتل إيران موقعا استراتيجيا على ضفاف الخليج العربي، وعلى حدود الاتحاد السوفياتي السابق . ويعد قيام الثورة الإيرانية حدثا هاما على مسرح الأحداث الدولية، نظرا لموقع إيران في العلاقات الدولية.[1]

بدأت الثورة[2] في أواخر السبعينات، عندما قام الشعب الإيراني بمظاهرات ضد نظام الشاه .[3]

---

[1]- أنطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798_1978، ط.1، دار الجبل، بيروت، 1993، ص 151.

[2]- تعود أسباب قيام الثورة الإيرانية، إلى أواخر السبعينات عندما بدأت الأحوال الداخلية في إيران في الاضطراب و تدهور الأحوال الإقتصادية نظرا لانصراف الشاه إلى دعم القدرات العسكرية للجيش على حساب التنمية الاقتصادية حيث كان يدفع ما يعادل ثلث ميزانية إيران لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة ما أدخل البلاد في أزمة .للمزيد ينظر: عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية و أثرها على الخليج العربي 1951_1981، ط.1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 154.

[3]- الشاه بهلوي محمد رضا 1919_1980: شاه إيران خلف والده في الحكم سنة 1941، عارض فكرة تأميم النفط بمساعدة الوم ا ، و في سنة 1979 تم الإطاحة بحكمه إبان الثورة الإيرانية بقيادة الخميني، توفي عام 1980. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج.1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، لبنان ، 1991، ص ،580.

و تولى قيادتها رجال الدين الذين كان يقودهم الخميني[1] الذي كان في باريس، إضافة إلى الأحزاب المعارضة، و عناصر الشباب. و قد أعطت هذه المظاهرات نتيجة، فقد تخلى الشاه عن سلطته إلى مجلس وصاية في 16 يناير 1979 و غادر البلاد، و تم تعيين شهبور بختيار رئيسا للوزراء. و في هذه الظروف عاد الخميني لطهران ليعلن عن قيام الجمهورية الإسلامية الأولى في أفريل 1979، و تشكيل حكومة إيرانية بقيادة باذرجان.[2]

لقد كان لهذه الثورة تداعيات إقليمية، حيث غيرت إيران من سياستها بالنسبة لدول الجوار ، و كانت السياسة الجديدة عبارة عن تصريحات تعكس الوجه الآخر للثورة نحو دول الخليج ، حيث أزالت سياسة الشاه السابقة " كشرطي للخليج " و وضعت بدلها مبدأ " تصدير الثورة " من خلال مساندة مختلف الحركات الإسلامية في المنطقة ، و إنشاء حراس الثورة الذي كانت مهمته نشر الثورة الإسلامية في العالم .ويبدو أن إيران استغلت وجود الأقليات ذات الميول الانفصالية في الدول المجاورة كالأكراد و الأذربيجان ... ، ومساندتها في القيام بثوراتها ضد دولها .

كما اصرت إيران على التمتع بالامتيازات الإقليمية، و أصرت على أن تلعب الدور المميز في المنطقة ، و جاءت بحق التغيير في دول الجوار في أنظمتها السياسية والاجتماعية، و أعطت الحق لنفسها في التدخل في الشأن الإسلامي أينما وجد، و تخليص الشعوب من المستبدين و نصرتهم. و جراء هذه التصريحات التي أخذت تهدد المنطقة ،

[1]–آية الله الخميني، هو روح الله مصطفى موسوي ولد عام 1900 في قرية خمين، تحصل على آية الله و هي أعلى درجة لكبار علماء الشيعة، قاد ثروة 1979 التي أطاحت بحكم الشاه. للمزيد ينظر: ندى جميل اسماعيل، موسوعة أحداث العالم_ قادة و أعلام_، المركز الثقافي اللبناني للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان .د.ت، ص 257.

[2]–لم تمض مدة حتى سقطت حكومة باذرجان، و جاء ذلك عقب قيام مجموعة من المتطرفين باحتلال السفارة الأمريكية في طهران، و شكل ذلك بداية قطيعة إيران مع الو م أ و الغرب. كما قطعت علاقاتها مع إسرائيل، و رفعت شعار " لا شرق لا غرب"، هذا من أهم مبادئ سياستها الخارجية الجديدة. للمزيد ينظر: عبد الله يعقوب بشارة؛ و آخرون، دول مجلس التعاون و دول الجوار 1997، منتدى التنمية الخليجي، اللقاء السنوي الثامن عشر ،الكويت ، 20_21 فبراير 1997، ، ص 13.

فانتشر القلق و التوتر بين دول الخليج و اعتبرت أن إيران تشكل خطرا على المنطقة وشعبها. خاصة بعد أن مست التهديدات دول (الكويت و البحرين و السعودية). فسارع قادة دول الخليج الست إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي عام 1981، الذي يعمل على حماية أعضائها من المخاطر الممتدة التي تنبع من الثورة في إيران ونظام الجمهورية الذي ولد عنها، ومواجهة الأخطار المحيطة بها، ورفضه لتدخل إيران في شؤونه الداخلية.[1]

2. الغزو السوفياتي لأفغانستان 1979: روسيا كبلد قاري تفتقر إلى ثغور بحرية، فالمحيط المتجمد الشمالي مغلق بسب بالثلوج ،و من جهة أخرى بحر قزوين حيث تقفل إيران كل منفذ بري عنها باتجاه مياه الخليج العربي. لكن رغم العوائق الجغرافية لم يتوانى السوفيات (سابقا) من تحقيق أهداف الإمبراطورية القيصرية للوصول إلى المياه الدافئة،[2]مستفيدا من كل الفرص، في البحر المتوسط، وشرق إفريقيا والخليج العربي، وفي مقدمتها أفغانستان.

أفغانستان التي استطاعت السوفيات دخولها[3] في 27 ديسمبر 1979م،و من الملاحظ أن نية السوفيات في احتلال أفغانستان كانت تتجه صوب الخليج العربي، ومنافسة عدوها القوي والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على المنطقة.

ويتضح ذلك في موقف رئيس الاتحاد السوفياتي " برجنيف " بعد إعلان الولايات المتحدة لمبدأ كارتر، و تمثلت في مبادئ وضعها " برجنيف " حول منطقة الخليج عام 1980 و هي: _ الدعوة لعدم إقامة قواعد عسكرية في الخليج العربي.

- عدم استخدام القوة أو التهديد ضد بلدان المنطقة.

---

[1]–تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق ،141

[2]–جان جاك بيري، الخليج العربي، تر: نجدة هاجر؛ سعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة و التوزيع و النشر، بيروت، 1959، ص 231.

[3]–ترجع أسباب التدخل العسكري السوفياتي لأفغانستان، إلى وجود اضطرابات في أفغانستان، حيث توالت الانقلابات على أنظمة الحكم في أفغانستان و التي كان للسوفيات يد فيها، و في آخر انقلاب قام به حفيظ الله الأمين، استغل السوفيات الأمر و دخل أفغانستان، و برر ذلك بأنه طلب منه التدخل. للمزيد ينظر: فاروق حامد بدر، تاريخ أفغانستان من قبيل الفتح الإسلامي إلى وقتنا الحاضر، مكتبة الآداب و مطبعتها، القاهرة، 1980، ص 94.

- احترام حقوق سيادة دول المنطقة و احترام وضع حركة الانحياز الذي اختارته.
- مناقشة حالة الأمن في الخليج العربي بمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وجاءت هذه المقترحات لتؤكد على الرغبة السوفياتية في القيام بدور هام بالنسبة لمجريات الأمور في الخليج ، و قد أدت هذه المقترحات إلى الشعور بالخطر من قبل دول الخليج ، خاصة أن هذه الدول صغيرة المساحة يسهل السيطرة عليها، إضافة إلى تواجد القوات السوفياتية في أفغانستان. الأمر الذي جعل أبناء الخليج يفكرون في كيفية الدفاع عن أمن الخليج ، و تكوين تكتل يهتم بشؤونهم و يوحد صفوفهم و يحافظ على أمنهم، فكان ذلك من الدوافع الرئيسية لكي يطرحوا مشروع المجلس في القمة الإسلامية بالطائف.[2]

3. مبدأ كارتر 1979_1980 : جاء التدخل العسكري في أفغانستان بمثابة زلزال سياسي، فبعد الثورة الإسلامية في إيران ، و ضغوطات أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران. جاء الغزو السوفياتي لأفغانستان الذي فسرته الولايات المتحدة الأمريكية على أنه نذير خطر جديد يكشف النوايا العدوانية السوفياتية في الخليج العربي ، والاقتراب من ثرواتها النفطية، و امكاناتها الاستراتيجية.[3]

وجراء هذه التغيرات سارعت الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير حساباتها بالنسبة لسياستها في الخليج العربي، و تعيد صياغة وسائلها، و استخدام أساليب جديدة لتحقيق سياستها الاستعمارية. فأعلنت في يناير 1980 عن المبدأ الجديد الذي عرف باسم " مبدأ كارتر ".

---

[1]-محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر،ط.2، عين الدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية، الكويت، 1998، ص ص 303_304.

[2]-عمر حسن، مجلس التعاون الخليجي_ دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية _ منتدى الجزيرة الحادي عشر ، مركز الجزيرة للدراسات و الاستراتيجية، مكة ، 2015، ص 15.

[3]-محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص 300.

الذي جاء كرد فعل مباشر للتدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان. و بصدور هذا المبدأ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الصراع على منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط.[1]

لخص الرئيس الأمريكي جيمي كارتر سياسته في خطابه الذي ألقاه في 23 يناير 1980، عبر رسالته إلى الكونغرس . وقد تخلل الخطاب مجموعة من الأفكار و المبادئ التي ستساعد الولايات المتحدة للتحرك في وجه الاتحاد السوفياتي ، و فيها قال: " إن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوما ضد المصالح الحيوية الأمريكية ، و سنرد عليها بكل الوسائل الضرورية، بما فيها استخدام القوة المسلحة".[2]

وتعتبر هذه التهديدات هي أيضا من أهم الدوافع لقيام مجلس التعاون الخليجي، الذي يحافظ على أمن المنطقة ، و على مصالح أبنائها.

4. الحرب العراقية الإيرانية 1980_1988: تزايدت الخلافات بين العراق وإيران منذ بداية السبعينات، وبالتحديد في أعقاب الانسحاب البريطاني. واتجاه شاه إيران الذي سعى إلى تنصيب نفسه شرطي للخليج العربي. هذه التحركات أثارت حفيظة العراق خاصة بعد احتلال إيران الجزر العربية الثلاث،[3] واستمر التوتر بين الدولتين حتى إنتهى باتفاقية الجزائر في

[1]–جواد كاظم حطاب ، السياسة الأمريكية اتجاه الخليج العربي في عقد السبعينات، مجلة دراسات تاريخية، العدد 12، مركز دراسات الخليج العربي، د.م، 2012، ص 178.

[2]–زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي_ مبدأ كارتر_، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1992، ص 88.

[3]–فهمي هويدي، العرب و إيران_ وهم الصراع و هم الوفاق_، دار الشروق ،د.م، 1991، ص 16.

06 مارس 1975. لكن لم تتوقف الخلافات بل زادت إلى أن وصلت لمناوشات عسكرية على الحدود بين البلدين، انتهت بإعلان قيام الحرب[1] بينهما في 22 سبتمبر 1980.

انتهت في 20 يوليو 1988بدعوة من مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرار رقم 98 لوقف إطلاق النار، وبالفعل تم وقف الحرب في أغسطس 1988.[2]

وقد ترك قيام الحرب أثره المباشر في دول الخليج التي كان عليها أن تحدد موقفها من هذه الحرب الدائرة بالقرب من أراضيها، فكان الموقف الحيادي في البداية، إلا أن معاناتهم من التجاوزات الإيرانية، جعلها تقف في صف العراق نظرا للروابط الجغرافية والحضارية بينها وبين العراق، ونظرا لعدم قدرتها على مواجهة إيران عسكريا وخشية من أن تنال منها، وباعتبار أن العراق يمثل الحامي لاستقلال دول الخليج، لهذا كله وقفت دول الخليج بجانب العراق.[3]

وتحملت قسطا وافرا من فاتورة الحرب، بسبب وقوفها لجانب العراق، فقد عانت كل من الكويت والسعودية من ويلات هذه الحرب، حيث تم قصف ناقلات نفطها من طرف الزوارق الحربية الإيرانية. وفي هذا الصدد يقول الرئيس الإيراني "هاشمي رافسنجاني": << إن دول

---

[1]–يمكن حصر أسباب هذه الحرب في النقاط التالية: _ إسقاط اتفاقية الجزائر من طرف صدام حسين ليتم استعادة سيادته على العراق._ بوصول الخميني إلى الحكم عمل على تصدير ثورته خارج إيران خاصة العراق._ وجود مشكلات و أزمات بين الطرفين حول الحدود البرية بالنسبة لإقليم عربستان._ محاولة إيران استعمال الأكراد كورقة للسيطرة على العراق، حيث كانت إيران في تحريض الأكراد للقيام باضطرابات داخل العراق، مما زاد من احتمالات المواجهة. إضافة إلى تحريض كل من الو م أ و دول مجلس التعاون الخليجي العراق للقيام بهذه الحرب. للمزيد ينظر: مراد جعيجع، الحرب العراقية_ الإيرانية و تداعياتها الإقليمية و الدولية 1980_1988، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ العالم المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016، ص ص 21 _ 22.

[2]–عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية _ الإيرانية و أثرها على الخليج العربي 1951_ 1981، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 163.

[3]–جمال سند السويدي، إيران و الخليج_ البحث عن الاستقرار_، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أو ظبي ، 1996، ص 381.

الخليج العربية متواطئة مع العراق في حربه مع إيران، وإزاء ذلك فإن إيران ستلجأ إلى التصرف ضد هذه الدول، حيث سيتم إغلاق مضيق هرمز، لتمنع دخول سفنها منطقة الخليج>>.

كما هددت إيران بنقل الثورة إلى داخل دول الخليج والقضاء على نظم الحكم فيها،[1] وأمام هذه التهديدات وفي ظل إدراك دول الخليج لا يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة، علاوة على أضرارها، اهتدوا إلى إقامة تكتل يحمي مصالحهم في مواجهة الأطماع الإقليمية.

هذه مجمل الظروف التي دفعت بدول الخليج الست إلى الاجتماع و تأسيس مجلس التعاون الخليجي، الذي جاء نتيجة للتهديدات التي كانت تعيشها المنطقة ، فجاء المجلس ليحافظ على أمن المنطقة و يرعى مصالح أبنائها.

المبحث الثاني: الأسباب الدافعة لقيام مجلس التعاون الخليجي.

و تنقسم إلى عوامل داخلية و خارجية

1) العوامل الخارجية:

لقد تبلورت عدة عوامل خارجية دفعت بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي ومن أهمها نجد:

1- زيارة الرئيس محمد أنور السادات إلى إسرائيل عام 1977، وتوقيع مصر لاتفاقية كامب دايفيد معه، ومعاهدة السلام مع الطرف الإسرائيلي. وكان لهذا الحدث وقع شديد على

[1]- عبد القادر حمود القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و التراث للنشر و التوزيع، الدوحة، 2008، ص ص 110_111.

الوطن العربي، حيث حدث انقسام في الجبهة العربية بين التأييد والمعارضة للموقف المصري. الأمر الذي دعى لضرورة التوحد فيما بين دول الخليج العربية لتشكيل قوة اتحادية بين أعضائها.[1]

2- لقد دفعت الأحداث التي جرت في المنطقة في الثمانينات إلى تأسيس المجلس ، خاصة بعد استشعارها بالخطر من تداعيات الثورة الإيرانية، و تجدد الادعاءات على البحرين و الجزر العربية الثلاث، وعزم الخميني تصدير ثورته إلى دول الخليج. و دخول المنطقة في أشد الصراعات الإقليمية و نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وتزايد المخاوف من احتمالات تعرض هذه الأقطار لمخاطر أمنية بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية، و امتداد الحرب إلى أراضيها و تهديدها. و ظهر ذلك واضحا حين تعرضت الكويت لاعتداءات إيرانية ، إضافة إلى تخوف أقطار المجلس من انتصار أحدهما و القيام بدور الهيمنة على المنطقة. دون أن ننسى الحدث الآخر الذي أثار قلق بلدان الخليج ، و هو الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، الذي اتخذه السوفيات قاعدة للتمدد حول الخليج .و مبدأ كارتر الذي أظهر نيات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، فوضع الخليج في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية.[2]

3- ضف إلى السبب المهم، و الذي تمثل في الضعف الذي أصاب جامعة الدول العربية، بعد الجدل الذي أثير حول معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، و انتقال الجامعة إلى تونس. وبالتالي تفكك عنصر الأمن العربي الجماعي ، مما أثار شعورا بالفراغ الأمني داخل العالم العربي ، فكان السعي الخليجي للتوصل إلى إطار لأمن منطقة الخليج التي تواجه تحديات كبيرة.[3]

---

[1]-محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، دار المعرفة للنشر و التوزيع، الكويت ، 1992، ص 36.

[2]-عبد المالك سالمان، بعد ربع قرن...مجلس التعاون الخليجي إلى أين؟، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، المجلد الثامن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، البحرين، ربيع 2006، ص 108.

[3]-عمر الحسن، المرجع السابق، ص 17.

ومنه فإن الهاجس الأمني هو الدافع الرئيسي الذي دفع بالدول الست إلى تشكيل هذا المجلس، وإمعانا منها بضرورة اتباع سياسة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول.

2) **العوامل الداخلية:** و يمكن إجمالها فيما يلي:

2-1 الموقع و الرقعة الجغرافية المنبسطة: حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة، تجمعها حدود مشتركة ، يسرت الاتصال والتواصل بين شعوبها.

2-2 التجانس الديني و الثقافي واللغوي: حيث أن أقطار الخليج العربية تتبع نفس الدين، و تشترك في العادات و التقاليد ، و تجمعها لغة و تاريخ واحد.[1]

2-3 التشابه في النظم السياسية: حيث تتشابه دول الخليج العربية إلى حد كبير في أنظمتها السياسية، و هو النظام الملكي و الذي يعني تركز الحكم في عائلة واحدة ، و يكون وراثيا.[2]

2-4 الوحدة الاقتصادية: أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي وخاصة أن هناك تماثلا في البنية الإقتصادية لتلك الأقطار ، من حيث اعتمادها على مصدر واحد للإنتاج و على الاستيراد الخارجي .إضافة إلى التغيير الجذري في العلاقات الإقتصادية العالمية ، التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئا يحتاج له الجميع. و لا يمكن الحفاظ على هذا الشيء بوسائل تقليدية، و كان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون. فزادت عليه الضغوطات ، و ما أدى إلى ترابط بين دول الخليج و جعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها. إلى جانب رغبتها في مواجهة ما تعاني منه من

---

[1]-السعيد بوشول ،واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأفاقه ،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص تجارة دولية ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2008-2009 ،ص39.

[2]-خالد بن فهد السبيعي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية_ دراسة في مسيرة التكامل و الوحدة_، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الأنظمة و العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2007، ص 47.

مشكلات خاصة بالتنمية، و قلة الكوادر ، والعمالة الوافدة ، كلها تستدعي التخطيط المشترك من أجل تنويع مصادر الدخل ، و إيجاد سوق اقتصادية واحدة.[1]

2-5 الاستفادة من التجارب السابقة للوحدة:

أ- **تجربة مشروع وحدة الهلال الخصيب:** كان الملك فيصل يرجو أن يتحقق اتحاد سورية و العراق، و في 1938 أثناء انعقاد مؤتمر الشعوب الإسلامية في القاهرة للدفاع عن فلسطين، قدم المندوب السوري هذا المشروع إلا أن العراق رفضه.

أما في عام 1943 قدم نوري السعيد مذكرة إلى وزير الدولة البريطانية " إيدن " في الشرق الأوسط، تتضمن مقترحات العراق بشأن الوحدة، و من بين هذه المقترحات إنشاء جامعة عربية تضم سوريا و العراق و الدول العربية، و قد قبل " إيدن" هذا المشروع. و في شهر تموز 1943 اجتمع النحاس باشا و نوري السعيد للتشاور حول هذا المشروع واستغرقت المشاورات6 أيام ، و تلتها اجتماعات بين النحاس و رؤساء و مندوبي الأردن و السعودية سوريا و لبنان و اليمن ، و التي أسفرت عن توقيع بروتوكول الإسكندرية في 07 تشرين الأول 1944 ، و ميثاق جامعة الدول العربية في 1945. و قد نصت المادة التاسعة للميثاق أنها تخول الدول الراغبة في التعاون مع بعضها تكوين تجمعات إقليمية ، وهي المادة التي اعتمدت عليها سوريا و مصر عام 1958 حين اندمجتا في الجمهورية العربية المتحدة. و كما اعتمدت عليه دول الخليج الست في تأسيس مجلس التعاون الخليجي.[2]

ب-محاولات الوحدة قبل ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة : كانت دول الخليج العربية ، عبارة عن مشيخات و إمارات صغيرة ، لذا كان لا بد من البحث عن صيغة لتطوير هذه الإمارات ، خاصة أنها تجمعها العديد من الخصائص المشتركة ، فبدأت تجارب الوحدة منذ

[1]-عباس بلفاطمي، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عمل مثلى؟، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد 10، المركز الجامعي برج بوعريريج، 2011، ص 02.

[2]-أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، جامعة دمشق للتأليف و الطبع و النشر، دمشق، 1986، ص 630.

عام 1905 ثم 1909 بين عربستان و البصرة و الكويت لكنها فشلت. إضافة إلى تجربة لتوحيد السعودية و الكويت لتخليصها من الاستعمار البريطاني ، و بهذا توالت تجارب الوحدة بين امارات الخليج كتجربة 1930 و تجربة 1955 و تجربة 1965 إلا أن هذه التجارب فشلت كلها.[1]

ج- اتحاد الإمارات التسع: لقد كان اعلان انسحاب بريطانيا عن منطقة الخليج عام 1971 ، مشجعا لإقامة اتحاد يضم إمارات الخليج التسع، و هي : البحرين، قطر ، دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة، الفجيرة ، و أم القيوين و عمان وابوظبي. و قد تم توقيع اتفاقية بين حاكم أبو ظبي ، و حاكم دبي في 18 فيفري 1968 ، و أعلنا بموجبها قيام اتحاد فيدرالي بينها ، كما دعيت إلى ساحل عمان و قطر و البحرين الدخول في الاتحاد. و اجتمعوا مرة أخرى يوم 27 فيفري 1968 و اصدروا بيانا مشترك " اتحاد الإمارات العربية " . لكن هذه التجربة لم تكلل بالنجاح ، و انتهت بانفصال البحرين ، و عمان و قطر عام 1971، و اندماج الإمارات الست.[2]

د- اتحاد الإمارات السبع: بعد انسحاب كل من البحرين و قطر من الاتحاد التساعي، تبنت الإمارات الست :(أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، أم القيوين ، و الفجيرة). في اجتماع في 22 ديسمبر 1971 ، و أعلنوا ميلاد الدولة الجديدة و هي الإمارات العربية المتحدة و انضمت لها رأس الخيمة في 10 فيفري 1972.[3]

و تعتبر هذه التجربة ، النواة الحقيقية لقيام مجلس التعاون الخليجي.

---

[1]- عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية و تحدي الوحدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011_2012، ص 31.

[2]- مصطفى عقيل الخطيب، الخليج العربي_ دراسات في الأصول التاريخية و التطور السياسي_، ط.1، وزارة الثقافة و الفنون و التراث للنشر، قطر، 2013، ص 134.

[3]- المرجع نفسه، ص 136.

هـ-تجربة السوق العربية المشتركة: يشكل التكامل الإقتصادي على الصعيدين العربي والخليجي أحد أهم أهداف التعاون التي وضعتها الدول العربية منذ تأسيس جامعة دول العربية، ومن بين أشكال التعاون التي سبقت تأسيس مجلس التعاون الخليجي، قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 بهدف تحرير التجارة البينية العربية، ثم تحرير انتقال رؤوس المال والعمالة.

ويبدو أن السبب في إنشاء هذه السوق كان محاولة من أصحابها في الاستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة، التي تأسست عام 1957 والتي تعتبر أنجح ظاهرة إقليمية للتكامل الإقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .فهي سوق تكونت على أسس إقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، ونشات في الأول من سوق مشتركة في الفحم والحديد والصلب، وبناء مصالح إقتصادية مشتركة، و استطاعت التغلب على الظروف القاهرة بفضل سياستها وحسن إتخاذ القرارات للأجهزة المتخصصة، ويتبين لنا أن تجربة السوق الأوروبية المشتركة فريدة من نوعها، لذا يجب على الدول العربية عامة و دول مجلس التعاون الخليجي ، أن تتخذ من هذه السوق قدوة يحتذى بها، خاصة في مجال الإصلاحات الهيكلية.[1]

[1]-جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوروبية، ندوة السوق الخليجية من التعاون إلى التكامل، دراسة اقتصادية، أبو ظبي، 07 نوفمبر 2010، ص 18_19_20.

هذا عن مجمل أهم الظروف الإقليمية و الدولية و أهم الأسباب، التي دفعت بقادة دول الخليج الست إلى تأسيس وحدة إقليمية تجمع شملهم و تحافظ على أمنهم المشترك و تدفع عنهم التهديدات التي ألقت بظلالها على المنطقة، و الذي عرف بمجلس التعاون الخليجي .

الفصل الثاني :نشأةٍ مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول :الاحكام الأساسية لمجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني :مجالات التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثالث :ردود الفعل الدولية والإقليمية من تأسيس مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثاني: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

لم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981و ليد لحظته اذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية و الدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات من القرن الماضي ، و هو ما استوجب من الدول الخليجية الست اتخاذ خطوات عاجلة و مدروسة ، و اجتماعات متلاحقة ، لبلورة عمل جماعي قابل للتطبيق ، و يحقق رغبتهم في الوحدة و العمل المشترك، و يحقق حمايتها من التهديدات التي تواجهها. و بهذا سنتناول في هذا الفصل مجلس التعاون الخليجي و ارهاصاته ، إضافة إلى هيكله التنظيمي ، و أهم مجالات التعاون بين دوله، و أهم المواقف الدولية و الإقليمية من تأسيسه.

المبحث الأول :الأحكام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

1_ ظهور مجلس التعاون الخليجي :

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975 ، حيث كان الشيخ جابر الأحمد الصباح، في زيارة لأبو ظبي [1]في 16 مايو 1975، و بعد محادثات مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، صدر بيان مشترك دعي فيه إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يراسها وزير خارجية البلدين ، و تجتمع مرتين على الأقل ، لبحث أوجه التعاون بين الكويت و الإمارات .[2]

و نشير هنا إلى أن في هذه الفترة قدمت مشاريع أمنية ، إلى دول الخليج من أجل الوحدة من طرف إيران و العراق ، لكنها لم تنل ثقة العرب، لأنها تتضمن طموحات من أجل

[1]–تقع إمارة أبو ظبي على الساحل الشرقي للخليج العربي، و هي العاصمة الإدارية لدولة الإمارات، تبلغ مساحتها 67230 كلم ²، و تعتبر مرفأ هام لاستقبال السفن. للمزيد ينظر، آمنة إبراهيم أبو حجر، موسوعة المدن العربية، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 39.

[2]–محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث و المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 437.

الهيمنة و التوسع . و لعل أهمها المشروع المقدم عام 1975 من طرف إيران ، و مشروع الرئيس العراقي صدام حسين لكنه ر فض هو الآخر.[1]

و يبدو ان مشاريع الوحدة لم تتوقف عند هذه النقطة ، ففي 7 من أيار 1976 دعت الكويت بلسان اميرها جابر الأحمد الذي كان آنذاك وليا للعهد و رئيسا لمجلس الوزراء، إلى إنشاء وحدة خليجية تهدف إلى تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية و الإقتصادية و التربوية و الإعلامية،[2] و قد سانده في دعوته السلطان قابوس (سلطان عمان) ، الذي وجه دعوة لعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج للتوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة و استقرارها .

و تم عقد ذلك المؤتمر في مسقط يومي 25 و 26 نوفمبر 1976 بحضور وزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ، و مملكة البحرين، و المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، و دولة قطر، و دولة الكويت ، و الجمهورية العراقية ، إيران. و افتتح السلطان قابوس بن سعيد المؤتمر بكلمة أكد فيها على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول المنطقة. كما أشار إلى أهمية دور دول المنطقة بالنسبة إلى العالم، و أكد على ضرورة وضع أسس متينة تتفق عليها الأطراف للتعاون بينها بهدف الاستقرار و تأمين أكبر قدر من التنمية و التطوير من اجل رفاهية شعوبها.

و في عام 1977 قام وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز بزيارات شملت جميع دول الخليج العربي للتباحث حول امكانية تبادل المعلومات في مجال الأمن. وقد نجحت زيارته بتوثيق التعاون بين وزارات الداخلية في دول الخليج.[3]

---

[1]–محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث و المعاصر، المرجع السابق، ص 437.

[2]–نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (88)، ط.1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 129.

[3]–نايف علي عبيد ، المرجع السابق، ص 130.

و بنهاية عام 1978، تكثفت مساعي دول الخليج العربية للبحث عن إطار للتعاون والتكامل بينها في كافة المجالات، و بهذا زار الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ، رئيس مجلس دولة الكويت آنذاك، كل من المملكة العربية السعودية ، و البحرين ، و دولة قطر والإمارات العربية المتحدة ، و سلطنة عمان. و دعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثاته إلى تحرك سريع تتظافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم التي تحتمها الروابط الدينية و أماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم.[1]

و من خلال هذا يظهر أن مجلس التعاون الخليجي تأسس بعد ثلاث مقترحات تقدمت بها كل من الكويت، و عمان ، و السعودية.

أ_ المشروع العماني: كان يدعو إلى إقامة علاقات عسكرية استراتيجية مع الغرب ، و إقامة حلف عسكري معهم ، و إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز.

ب_ المشروع السعودي: كان يدعو إلى التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ، لا سيما التعاون لتحقيق الأمن الداخلي ، وتوحيد القدرات العسكرية لتحقيق الاستقلال الذاتي العسكري.[2]

ج_ المشروع الكويتي: تجنب المشروع الكويتي الحديث عن الجوانب العسكرية و الأمنية وركز على التعاون الإقتصادي أولا ، ثم التعاون الثقافي و الإجتماعي الذي سيؤدي إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخلج . و دعا هذا المشروع إلى بناء قاعدة اقتصادية مشتركة قوامها المؤسسات المالية و الاستثمارية و الصناعية، اذ تكرس هذه المؤسسات صيغة

---

[1]- محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 473.

[2]- محمد بن هويدن، مستقبل التكامل السياسي الخليجي، " مستقبل مجلس التعاون الخليجي "، منتدى التنمية الخليجي، اللقاء السنوي الخامس و الثلاثون، الكويت، 6_7 فبراير 2015، ص 10.

اقتصادية عالمية جديدة تؤثر في السياسة الدولية ، و غير منحازة إلى احدى المعسكرين في الحرب الباردة .[1]

و يبدو أن العمانيين و السعوديين قد وجدوا أن المشروع الإقتصادي هو الأفضل ، متفقين مع الكويت على طرحها له. و بهذا تكثفت الجهود لبداية التفكير في إنشاء مجلس التعاون خاصة مع تدهور الأوضاع في المنطقة ، و مع انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعمان في نوفمبر 1980، أطلع جابر الأحمد الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لاستراتيجية خليجية مشتركة في جميع المجالات .

و على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف بالمملكة السعودية الذي عقد من 25_28 يناير 1981، تم بحث هذا الموضوع جديا بين الزعماء الخليجيين ، و تم الاتفاق مبدئيا على قيام مجلس التعاون الخليجي على أساس مشاركة الدول الست.

و في 4 فيفري 1981 اجتمع في الرياض[2] بالمملكة العربية السعودية وزراء خارجية الدول الست :(الإمارات ، البحرين، عمان ، قطر، الكويت ، فضلا عن الدولة المضيفة السعودية) . و اتفقوا على إنشاء مجلس التعاون بين دولهم يعمل على تعميق و تطوير التعاون و التنسيق بينهم في مختلف المجالات ، و تقرر فيه:

[1]–حشوف ياسين، عامل التهديدات الأمنية_ الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي_، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، جامعة بشار، جوان 2016، ص 49.

[2]–الرياض: تقع في قلب نجد، و هي عاصمة المملكة العربية السعودية، عمرها يزيد على قرن من الزمان، أسسها تركي بن عبد الله بن مسعود مؤسس الدول السعودية الثانية عام 1827، و اتخذها عاصمة المملكة. للمزيد ينظر، آمنة إبراهيم أبو حجر، المرجع السابق، ص 159.

_ عقد اجتماعات دورية على مستوى القمة و مستوى وزارة الخارجية، توصلا لتحقيق الغايات المرجوة، و قد جاءت هذه الخطوة تماشيا مع أهداف جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الإقليمي.[1]

_ مناقشة مشروع النظام الأساسي، و النظام الداخلي للمجلس الأعلى و الوزاري(المجلس الأعلى يضم رؤساء الدول الخليجية، المجلس الوزاري يضم وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم).

_ أمانة عامة للمجلس برئاسة أمين عام متفرغ (واعتبر عبد الله يعقوب بشارة أول أمين عام للمجلس و هو من الكويت).[2]

_ان يكون مقر المجلس في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.[3]

_ أن تكون عضوية المجلس من الدول الست فقط التي اشتركت في هذا الاجتماع.[4]

و تنفيذا لبيان وزراء الخارجية للدول الست اجتمعت لجنة الخبراء في الرياض يومي 24و 25 فيفري 1981، لوضع نظام متكامل يشمل البنود الرئيسية للمجلس. و في يومي 7 و 8 مارس 1981 عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مسقط لاستكمال مشروع نظام المجلس، و في يومي 9 و 10 من نفس الشهر أقر الوزراء النظام الأساسي لمجلس التعاون ، و النظام الداخلي للمجلس الأعلى و للمجلس الوزاري . و في 23 ماي 1981 عقد وزراء الخارجية مؤتمرا في مسقط للإعداد لمؤتمر القمة الأولى الذي سيعقد بأبو ظبي بعد يومين.[5]

---

[1]–علي حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات ، ط.1، مطبعة العبيكان ، الرياض، 1997، ص 18.

[2]–نايف علي عبيد ، مرجع سابق، ص 185.

[3]–النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المادة الثانية.

[4]–مصدر نفسه، المادة الخامسة.

[5]–رياض نجيب الريس، رياح الخليج_ بدايات مجلس التعاون و الصراع العربي الإسرائيلي 1980_ 1990_، رياض الريس للكتب و النشر، لبنان، 2012، ص 49.

و في 25 ماي 1981 تم عقد المؤتمر كما اتفق عليه ، و ترأسه كل من قادة الدول الست :(زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عيسى بن سلمان آل خليفة ملك البحرين، خالد بن عبد عبد العزيز آل سعود ملك السعودية ، قابوس بن سعيد سلطان عمان، خليفة بن محمد آل ثاني أمير قطر، جابر الأحمد الصباح أمير الكويت).

و تم فيه التوقيع على نظام المجلس، و كما تم إنشاء خمس لجان للتخطيط الاقتصادي و الاجتماعي، و التعاون المالي و الإقتصادي ، و لجنة التعاون الصناعي و لجنة النفط ، و لجنة الخدمات الاجتماعية و الثقافية . و بهذا اعتبر يوم 25 ماي 1981 منعطفا تاريخيا بالنسبة لمنطقة الخليج ، و اعتبر هذا التاريخ هو ميلاد المجلس رسميا قانونيا.[1]

2_ أهداف مجلس التعاون الخليجي:

لكل منظمة دولية أهداف تسعى لتحقيقها و مبادئ تسير عليها، و المجلس كمنظمة دولية له مجموعة من الأهداف نص عليها النظام الأساسي و هي كالآتي:

أ_ تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

ب_ تعميق و توثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ، فالمجلس لم يقتصر على النشاط الإقتصادي بل إلى المجالات الأخرى.

ج_ وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

[1]–إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص و التحديات، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة كربلاء، د.س، ص 72.

(1) _ الشؤون الإقتصادية و المالية.

(2)_ الشؤون التجارية و الجمارك و المواصلات.

(3)_ الشؤون التعليمية و الثقافية.

(4)_ الشؤون الاجتماعية و الصحية.

(5)_ الشؤون الإعلامية و السياحية.

(6)_ الشؤون التشريعية و الإدارية.

(7)_ دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة والثروات المائية و الحيوانية، و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.[1]

و نلاحظ من خلال هذه الأهداف أنها جاءت عامة و ليست محددة ، و جاء التعاون في جميع المجالات ، كما انها لم ترتكز على الجوانب السياسية و الدفاعية فقط.

و من هذه الأهداف نستنتج أهم المبادئ التي يجب على المجلس أن يسير عليها و هي:

أ_ على المستوى العالمي:

_ التمسك بمبادئ الأمم المتحدة و القوانين الصادرة عنها.

_ التمسك بسياسة عدم الانحياز و الابتعاد عن سياسة الأحلاف.

_ عدم التدخل في شؤون الغير، و احترام حق تقرير المصير.

[1]–النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المادة الرابعة.

_ معارضة استخدام القوة في حل القضايا الدولية، و العمل على استتباب الأمن في العالم.[1]

ب_ على المستوى العربي و الإسلامي:

_ التأكيد على الاندماج الإقليمي بين دول المجلس، و العمل على حل القضايا العربية والإسلامية .

_ الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية و القرارات الصادرة عنه .

_ ضرورة تحقيق التضامن العربي، و إزالة الخلافات بين الدول العربية ، و العمل على تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ج_ على مستوى دول الخليج العربية:

_ التأكيد على ضمان أمن منطقة الخليج العربي، فأي اعتداء على أي عضو يعتبر اعتداء على جميع الدول الأعضاء.

_ حل المشكلات و النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية.

_ العمل بمبدأ عدم استخدام القوة في حل القضايا الخاصة بالمنطقة.

_ العمل بمبدأ المساواة و السيادة بين الدول الأعضاء ، بالنسبة للمجلس .[2]

3_ أجهزة مجلس التعاون الخليجي:

يتكون مجلس التعاون الخليجي حسب المادة السادسة من النظام الأساسي للمجلس من الأجهزة الرئيسية التالية: المجلس الأعلى و تتبعه هيئة تسوية المنازعات، المجلس الوزاري الأمانة العامة .

[1]–جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، ط.6، دار النهضة العربية، القاهرة، د.س ، ص 714.

[2]–بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الأولى، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 25_26 مايو 1981.

و يمكن لهذه الأجهزة أن تنشئ أجهزة فرعية حسب الحاجة إليها.[1]

أ_ المجلس الأعلى: المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون، و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، و تكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء. ويكون لهذا المجلس هيئة تابعة له تسمى " هيئة تسوية المنازعات " .

و قد جاء في النظام الأساسي لمجلس التعاون في مواده (7، 8 ، 9) تشكيل المجلس الأعلى ، و دورات انعقاده و اختصاصاته، و كيفية التصويت على قراراته. كما أقر رؤساء دول المجلس في اجتماعهم في أبو ظبي يوم 25 _ 05 _1981 النظام الداخلي للمجلس الأعلى الذي يتضمن القواعد المنظمة لإجراءات انعقاد المجلس و ممارسة مهامه.

و يجتمع المجلس دورتين عاديتين كل سنة، و يجوز عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي من الأعضاء و تأييد عضو آخر. كما يعقد المجلس الأعلى دوراته في أي بلد من بلدان الدول الأعضاء ، و يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء الذي يتمتع كل منهم بصوت واحد. و تصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت.[2]

اختصاصاته: يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي: _ النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء، و النظر في المشاريع المشتركة التي تعرض عليه.

_ وضع السياسة العليا لمجلس التعاون و الخطوط الأساسية التي يسير علها، و علاقاته الدولية.

_ تعيين الأمين العام، و التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

---

[1]–النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المادة السادسة.

[2]–جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر، مج.5، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 114.

_ إقرار هيئة تسوية المنازعات و تسمية أعضائها.

_ تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون، و إقرار النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

_ يصدر قرارات بإجماع الدول المشتركة في المسائل الموضوعية و بالأغلبية في المسائل الإجرائية.[1]

_**هيئة تسوية المنازعات:** نصت المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، و المادة العاشرة من النظام نفسه، تشكيل هيئة تسوية المنازعات و تحديد اختصاصاتها و قواعد اجراءاتها، و هي هيئة تتبع المجلس الأعلى و يقوم بتشكيلهافي حالة خلاف بين الدول الأعضاء أو خلافات حول تفسير و تطبيق النظام الأساسي للمجلس. فترفع هذه الخلافات إلى الهيئة التي تقدم تقريرها متضمنا توصيات إلى المجلس الأعلى لاتخاذ الإجراءات المناسبة.[2] وسنعرض فيما يلي الأحكام القانونية لهيئة المنازعات:

_ مقر الهيئة في مدينة الرياض بالسعودية، و تعقد اجتماعاتها بدولة المقر، أو في أي دولة من الأعضاء عند الضرورة، و يكون أعضاؤها من مواطني الدول الأعضاء الغير الاطراف المتنازعين و لا يقل عددهم عن ثلاثة، و يمكن ان تستعين الهيئة بمن تشاء من الخبراء والمستشارين.

_ تنتهي مهمة الهيئة برفع فتواها إلى المجلس ثم تستدعى لتفسير ما جاء في توصياتها أو فتواها.

_ يكون انعقاد الهيئة صحيحا بحضور جميع أعضائها، و تعد الأمانة العامة لسير عمل الهيئة ، كما يكون أطراف النزاع ممثلون عن الهيئة و لهم الحق في الدفاع عن آرائهم.

---

[1]–النظام الداخلي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي ، المادة الثامنة.

[2]–النظام الأساسي، المرجع السابق، المادة العاشرة.

_ تتميز الهيئة و أعضاؤها بالحصانات و الامتيازات، و ميزانيتها جزء من ميزانية الأمانة العامة، كما تعطى مكافآت لأعضاء الهيئة.[1]

ب_ المجلس الوزاري: يعتبر المجلس الوزاري الجهاز التنفيذي لمجلس التعاون ، و يتكون من وزراء خارجية دول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، و تكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول. ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر و يجوز له عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي من الأعضاء و تأييد عضو آخر ، واعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.[2]

اختصاصاته: _ اقتراح السياسات و وضع التوصيات و الدراسات التي تهدف إلى تطوير التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، و تحال هذه القرارات إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب.

_ تصدر قرارات في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التوصيات، و تصدر قراراته في المسائل الإجرائية و التوصيات بالأغلبية.

_ تعيين الأمناء المساعدين للأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

_ النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي و رفع التوصيات إلى المجلس الأعلى ، و التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جداول أعماله، كما ينظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.[3]

ج_ الأمانة العامة: تعتبر الأمانة العامة الهيئة الإدارية المركزية لمجلس التعاون الخليجي، و مقرها الرياض، و تضم الأمانة العامة الأمين العام و أمناء مساعدين و موظفين من

---

[1]–النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات، المواد ، 2_3_4_5_6_7_9_10_11.

[2]–النظام الداخلي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المادة 10_11.

[3]–محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 498.

الدول الأعضاء، و يعين المجلس الأعلى الأمين العام لمدة ثلاث سنوات تجدد مرة واحدة ويكون الأنين العام مسؤولا عن حسن سير العمل في الأمانة التي تختص بتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى و الوزاري، و اختصاصات الأمين العام إدارية أكثر منها سياسية.[1]

اختصاصاتها:ـ إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون و التنسيق و الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك لدل مجلس التعاون ، و التحضير لاجتماعات المجلس الوزاري.

ـ إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون، و متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى و الوزاري.

ـ إعداد مشروعات اللوائح الإدارية و المالية التي تتماشى مع مجلس التعاون.

ـ إعداد الميزانيات و الحسابات النهائية لمجلس التعاون.[2]

المبحث الثاني: مجالات التعاون لدول وجلس التعاون الخليجي.

تحقيقا لأحد الأهداف الهامة التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، و المتمثل في وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، عملت دول مجلس التعاون على التقريب بين أنظمتها و قوانينها في مختلف المجالات وصولا إلى توحيدها . ومنه سنتطرق في هذا المبحث عن أهم مجالات التعاون بين دول المجلس.

1ـفي المجال الإعلامي: بدأ التعاون الإعلامي بين دول المجلس قبل قيامه من خلال الاجتماعات الدورية لوزراء الإعلام دول الخليج بالإضافة إلى العراق، و تم إنشاء ثمان مؤسسات إعلامية مشتركة هي: مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، جهاز تلفزيون الخليج، وكالة أنباء الخليج، مركز التراث الشعبي، مركز تنسيق التدريب الإذاعي و التلفزيوني، مركز

[1] منصور الجمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 866، البحرين، 20 ديسمبر 2004، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

التوثيق الإعلامي، لجنة التنسيق و التنطيط للإعلام البترولي، لجنة العلاقات الإعلامية الدولية.

و في اجتماع وزراء الإعلام في أفريل 1988تم تجميد اللجنتين الأخيرين ، و مركز تنسيق التدريب و أبقى على باقي اللجنات. و من أهم الأهداف التي وضعها التعاون الإعلامي المشترك هي :

_ وضع أنظمة مماثلة في المجالات الإعلامية، تراعي الأهداف الأساسية لمجلس التعاون في مجالات الإذاعة، و التلفزيون، الصحافة، وكالات الأنباء ، المطبوعات ، الإعلام الخارجي.

_ توثيق التنسيق و الترابط بين المؤسسات الإعلامية بما يساهم في تحقيقها لأهداف ومسؤولياتها تجاه المواطن و دول المجلس بشكل أشمل ، و تسخير جهدها و إنتاجها الإعلامي للمصلحة المشتركة.

_ تعميق الإيمان بدور مجلس التعاون لدى المواطنين من خلال تزويد أجهزة الإعلام بالمعلومات الدقيقة و السريعة عن مسيرة العمل المشترك.

_ تحقيق المواطنة في مجال العمل الإعلامي، سواءا من خلال المساواة بتوفير فرص العمل لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء ، أو من خلال العمل الإعلامي التجاري الذي يدخل ضمن النشاط الإقتصادي.[1]

[1] يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة_ من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012_2013، ص 102.

2_ التعاون في مجال البيئة و الانسان: منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، و الدول الأعضاء تسعى عبر الأجهزة المعنية ، إلى تطوير و تنمية الإنسان و الاهتمام بخدمته و رفاهيته و كل ما يحيط به.

و في الأمانة العامة للمجلس، يختص قطاع شؤون الإنسان و البيئة بمتابعة و تنفيذ توجيهات قادة دول المجلس، من حيث التنسيق بين أعمال عدد من اللجان الوزارية و الفنية و فرق العمل في مجال:(التعليم، الشؤون الاجتماعية، الموارد البشرية، حماية البيئة، الثقافة، الشباب، الرياضة، بالإضافة إلى التعاون العلمي و التقني بين الدول الأعضاء، و على الأخص ما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجال توليد الكهرباء و تحلية المياه).[1]

3_ التعاون القانوني و القضائي: عملت دول مجلس التعاون على تحقيق المزيد من التعاون و الصلات بينها في المجالات التشريعية و القضائية، و إعداد مشروعات الأنظمة (القوانين) الموحدة، و تعزيز التنسيق فيما بين الأجهزة العدلية و القضائية و توحيد أنواعها و درجاتها و إجراءاتها.

و قد بدأت مسيرة التعاون العدلي و القانوني بعقد الاجتماع الأول لوزراء العدل، في مقر الأمانة العامة بالرياض يومي 12 و 13 ديسمبر 1982، حيث كلف الوزراء لجنة من المختصين لوضع مشروعات التقنين الموحد في المجالات التالية :(المدنية، التجارية الأحوال الشخصية و الجزائية)، بالاستناد إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

و اتفق الوزراء على المشروع المقدم من البحرين بإنشاء مركز للتحكيم التجاري، كما كلفت اللجنة بوضع أسس اتفاقيات بين دول المجلس لتنفيذ الأحكام و الإنابات القضائية، و تكليف الأمانة العامة بإعداد نشرة دورية قانونية، و وضع برامج للزيارات القضائية، و الطلب من

[1] عبد الله بن عقله الهاشم، مسيرة مجلس التعاون في شؤون الإنسان و البيئة، مجلة المسيرة، العدد 22، ديسمبر 2009، ص 12.

الدول الأعضاء تزويد قطاع الأمانة بالوثائق و الدراسات القضائية و القانونية، و التاكيد على الاستفادة من التجارب التي اكتسبت في إطار جامعة الدول العربية في المجالات القضائية و القانونية.[1]

4_ التعاون العسكري و الدفاع المشترك: حظي التعاون التعاون العسكري باهتمام قادة دول المجلس منذ بداية مسيرته، و ذلك انطلاقا من قناعة راسخة بوحدة الهدف و المصير، بالإضافة إلى حقائق الجغرافيا و التاريخ المشترك. و بهذا عقد رؤساء الأركان اجتماعهم الأول في الرياض في 21 سبتمبر 1981، بناءا على طلب من المجلس الوزاري، و رفعوا توصيات متعلقة بتعزيز التعاون العسكري فيما بين دول الأعضاء.

و قد توالت الاجتماعات كاجتماع 10/ 11/ 1981 و اجتماع 25 /01/ 1982 وأصدر قرارات للتعاون في مختلف المجالات العسكرية و الدفاع المشترك :(مجال تبادل الدعم و المساندة، و تبادل المعلومات، و توحيد مناهج الدورات العسكرية، مجال التدريب و التعليم و الصيانة ، ة التمارين المشتركة الجوية و البحرية).[2]

5_ التعاون في المجال الأمني : إدراكا من قادة دول المجلس بأن النمو الإقتصادي الذي تنعم به، لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل بيئة آمنة و مستقرة و انطلاقا من مبدأ " أمن دول المجلس لا يتجزأ " ، صدرت توجيهات من وزراء الداخلية بالاتصال و التنسيق لعقد لقاء لدراسة آليات التعاون الأمني بين الدول الأعضاء ، و بهدف التحضير للاجتماع تشكل فريق من الخبراء الأمنيين، الذين أعدوا جدول أعمال للاجتماع الأول لوزراء الداخلية.

و بالفعل تم عقد الاجتماع بالرياض في 23 و 24 فيفري 1982 و الذي كان بداية للتنسيق و التعاون بين دول المجلس، و قد تشكلت من خلاله العديد من اللجان الامنية لمختلف

[1]–الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجالات و إنجازات التعاون، التعاون العدلي و القضائي.

[2] –زين أمين، مجالات التعاون التي نص عليها مجلس التعاون الخليجي ، صحيفة البلاد، العدد 222، السعودية ، 16 ديسمبر 2011، ص 25.

مجالات التنسيق و التعاون و الامني، كما حدد الاجتماع أيضا مبادئ و أهداف التعاون بين دول المجلس و تم التوقيع على اتفاقية أمنية ، و اعتبروا أن أي اعتداء على أية دولة من الدول الأعضاء هو اعتداء على جميع الدول .

و أضاف أن : " التدخل في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشؤون الداخلية لجميع دول المجلس ". و قد تواصلت اجتماعات وزراء الداخلية بشكل دوري يسبقها اجتماعات اللجان الأمنية المتخصصة، كما يمكن أن تكون هناك اجتماعات استثنائية لمواضيع أمنية يتطلب التشاور حولها.[1]

6_ التعاون في المجال الإقتصادي : يعتبر التعاون في المجال الإقتصادي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المشترك في مجلس التعاون ، و بشكل عام فإن الهدف المتوخى هو الانتقال بدول المجلس من التعاون و التنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط و التكامل و الاندماج الإقتصادي.

و تحقيق لذلك وضعت إطارا شاملا للعمل الإقتصادي المشترك و المتمثل في الاتفاقية الإقتصادية في نوفمبر 1981 ، و التعاون في المجالات التالية:(المواطنة الإقتصادية ، التعاون التجاري، منطقة التجارة الحرة 1983 ، التعاون في مجال الطاقة و مجال الكهرباء و الماء، المجال الصناعي، مجال النقل و المواصلات، مجال الزراعة، مجال التخطيط و الإحصاء و التنمية).[2]

7_مجال السياسة الخارجية: أسهم التجانس بين دول المجلس في تبني مواقف محددة تجاه القضايا السياسية ، و الارتكاز على مبادئ حسن الجوار و عدم التدخل في الشؤون الداخلية

---

[1]–جيفري مارتيني؛ و آخرون ، آفاق تعاون بلدان الخليج العرلي، تقرير حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي، تر: وكالة الأنباء السعودية ، مؤسسةRand للطبع و النشر ، كاليفورنيا ، 2016، ص 20.

[2]_ عباس بلفاطمي ؛ جمال بلخياط، تحديات الاندماج الإقتصادي الخليجي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 5 ، جامعة باتنة ، الجزائر ، د.ت، ص 5.

، و احترام سيادة كل دولة على أراضيها و مواردها ، و اعتماد مبدا الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات . الامر الذي أعطى مجلس التعاون كثيرا من المصداقية كمنظمة دولية فاعلة في العالم.[1]

المبحث الثالث: ردود الفعل الدولية و الإقليمية من تأسيس مجلس التعاون الخليجي.

1_ رد الفعل دول أعضاء المجلس:

رحبت دول المجلس بهذه الخطوة بوصفها نجاحا يندرج ضمن دول الخليج في معترك السياسة العالمية، كما اعتبرته عمل كبير يهدف إلى تحقيق التنسيق بين دول المجلس في مختلف المجالات ، كما أوضحت أن هذا المجلس ليس موجها لأحد بل هو لصالح دول المنطقة ، و أن هذا التعاون لا يتعارض مع نيثاق الجامعة العربية. و قد أعربت عن أملها في أن يكون المجلس سبيلا في تحقيق علاقات جيدة بي دول المنطقة و أن يكون مثلا يحتذى به في الدول العربية. و في هذا يقول أمير دولة الكويت:<< إن إنشاء المجلس نقطة كبرى في حاضر هذه المنطقة، و هي كفيلة بتوطيد استقرارها و إبعاد التدخل الأجنبي عنها>>

2_ رد الفعل العربي:

أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية " الشاذلي القليبي" بمجلس التعاون ، فقال:<<بأنه خطوة إيجابية نحو تحقيق الأهداف التي تسعى من أجلها الجامعة، التي تمثل في تعميق أواصر التعاون بين الدول العربية>>، و هذا ما يتفق مع نص المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية.[2]

---

[1] _ البيانات الصحفية لدورات المجلس الوزاري، الدورة الثالثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 7_9 مارس 1982.

[2] – مهنا محمد نصر، مرجع سابق ، ص 478.

و في تونس رحبت بإنشاء المجلس، و قالت أنه يعزز التقارب و التعاون العربيين، و أنه يدعو إلى تحقيق الوحدة العربية. أما المغرب فقد أرسل الملك الحسن الثاني رسالة تهنئة إلى زعماء دول المجلس، و قال أنه :<< خطوة إيجابية في طريق دعم التعاون ويساهم في تأكيد التضامن العربي،و يشكل مثالا للدول العربية>>.[1]

أما عن رأي العراق ، فكان في البداية ناقما بسبب استبعادهم عن هذا المجلس، لكن تغير رأيهم بسبب دعم الخليجين لهم في حربهم ضد إيران، و صدرت بذلك العديد من التصريحات من صدام حسين يمدح تشكيل هذا التعاون على الرغم من استبعادهم منه. [2]

أما في الجمهورية العربية اليمنية الشمالية، فقد استغرب رئيسها علي عبد الله صالح إزاء استبعاد بلاده من المجلس، لكن من جهة رحب بهذا المجلس الذي يسعى لتحقيق التعاون والترابط بين دول المنطقة.

أما الجمهورية العربية الديمقراطية الجنوبية، فقد عبر قادتها بعدم رضاهم من تجاهل دول المجلس لليمن الجنوبي ، حيث قالت في هذا الصدد << إذا كان الأخوة في الجزيرة و الخليج يعتبرون اليمن دولة غير نفطية و هو المبرر الوحيد لاستبعادها من مشروع الأمن و مجلس التعاون... لكان الأجدر أن تطلق على المجلس اسم مجلس التعاون لدول النفط في الخليج >>.[3]

---

[1]–ثامر أحمد عطية، نشأة مجلس التعاون الخليجي و ردود الفعل الإقليمية و الدولية ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، المجلد 2 ، العدد 41، ، جامعة المثنى، 1997، ص ص 88_ 89.

[2]–المرجع نفسه ، ص 90.

[3]–محمد سيف حيدر، اليمن و مجلس التعاون لدول الخليج العربية البحث عن الاندماج، ط.2، مجلة دراسات خليجية، العدد 150، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2014، ص 11.

3 رد الفعل الإقليمي: (ايران نموذجا)

كان رد فعل إيران على قيام المجلس عنيفا، و كان موقفها شديد الحساسية ، حيث رأت أن المجلس تجمع عربي خليجي معاد لها، و أبدت تحفظها على إنشائه، حيث أعلن المسؤولون في القيادة الإيرانية في ذلك الوقت العديد من التصريحات المعارضة لهذا التجمع العربي، فقال الخميني :<< إن هذا المجلس حلف عسكري جاء ضد إيران، و هو أداة لإبعادنا عن شؤون المنطقة>>.[1]

4 رد الفعل الدولي:

لقد شن الاتحاد السوفياتي هجوما على المجلس، لأنه سيعنى بالأمور العسكرية أكثر من التعاون الإقتصادي ، خاصة بعد نية الغرب في توسيع وجوده في المنطقة من خلال حلف عسكري موال له في الخليج ، و في نفس الوقت رحب بقيام هذا المجلس إذا التزم مجلس التعاون سياسة لا تخفي ورائها أهداف تستفيد منها الإمبريالية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد رحبت بقيام مجلس التعاون، و نظرت إليه كمنظمة لها وزنها، و تتفق مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، و ضمان استمرار تدفق النفط و ضمان استمرار العلاقات الجيدة بين دول المنطقة.

و في الصين الشعبية، عبرت صحيفة الشعب الصينية ، عن دعم الحكومة الصينية لقيام المجلس، لأنه يساعد على ردع العدوان و التوسع الأجنبي في المنطقة.

و في بريطانيا ، أرسلت " مارغريت تاتشر" رئيسة وزراء بريطانيا برقية إلى عمان، تؤيد قيام هذا المجلس و تدعمها.

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 479.

و في يوغسلافيا، رحبت الحكومة اليوغسلافية بقرار تشكيل مجلس التعاون ، و قالت أن هذه الخطوة تستهدف تطوير هذه الدول و تعزيز قدراتها الإقتصادية . و أضاف أن علاقات التعاون و التنسيق بين هذه الدول يعزز من استقلالها و أمنها في المنطقة.

و في ألمانيا، رحب الناطق باسم وزارة الخارجية بإنشاء مجلس التعاون الخليجي و قال أن بلاده تنظر باهتمام إلى دور المجلس في مجال حفظ السلام و الأمن الدوليين في هذه المنطقة من العالم.

و كما أبدت كل من باكستان و تركيا و الهند اهتمام بقيام هذا المجلس، لأنه يعبر عن تخطيط قادة هذه الدول لخير و رخاء شعب الخليج، كما اعتبروا أن هذا المجلس من أنجح الخطوات التي اتخذتها الدول الخليجية للوقوف في وجه التحديات التي تعرض لها، و قالوا بأن المجلس سيقلل من فرص التدخل الأجنبي في المنطقة.[1]

وفي الأخير نخلص، أن مجلس التعاون الخليجي تأسس بعد جهود من قادة دول المجلس، و ذلك عقب عدة اجتماعات و لقاءات انتهت بالتوقيع على وثيقة ميلاد هذا التكتل في 04_02_1981، و قد جاء هذا التوقيع بعد ثلاث مقترحات تقدمت بها السعودية وعمان و الكويت ، و قد تم الأخذ بمشروع الكويت لرؤيته بأنه الأنسب. و باعتبار أن المجلس منظمة إقليمية فمن البديهي أن لديها أهداف تسير عليها، و إن المتمعن في هذه الأهداف سيلاحظ أنها جاءت متعددة و لم تقتصر على مجال واحد، و إنما أهداف عامة شملت مختلف الميادين و المجالات.

كما أن للمجلس هيكل تنظيمي يعمل على تسيير المنظمة داخليا و خارجيا، و يعمل على تحقيق أهدافها. و باعتبار أن النظام الأساسي أقر أن التعاون بين هذه الدول يكون في جميع الميادين، لذا فإن دول المجلس فتحت عدة مجالات للتعاون فيما بينها من أجل التنسيق و التعاون و الوصول إلى مراحل متقدمة من التكامل و الاندماج. أما من حيث

[1]–ثامرأحمد عطية، مرجع سابق ، ص ص 91_92.

ردود الفعل حول قيام هذا المجلس ، فكانت بين الإيجابية كالدول العربية، و المستحسنة كالدول الخارجية، و السلبية كإيران.

الفصل الثالث :تقييم نشاط مجلس التعاون الخليجي خلال الحقبة 1981-1991

المبحث الأول :إنجازات مجلس التعاون الخليجي 1981-1991

المبحث الثاني : اخفاقات مجلس التعاون الخليجي 1981-1991

المبحث الثالث : المشاكل التي مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثالث: تقييم نشاط مجلس التعاون الخليجي خلال الحقبة 1981_1991.

تعد الفترة منذ قيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981 حتى 1991فترة يمكن أن نعتبرها قصيرة ، من جانب تقييم أداء المجلس على كافة المستويات السياسية و الإقتصادية و الأمنية و العسكرية و غيرها من المجالات. و مجلس التعاون كغيره من المنظمات الدولية جاء لتحقيق الأهداف التي سطرها من خلال التنسيق و التعاون و التكامل في كافة المجالات، و تحقيق الوحدة و هي الهدف المشترك لجهودهم التعاونية، لكن من الطبيعي أن تتخلل الإنجازات التي تم تحقيقها بعض من الإخفاقات فشل المجلس فيها، و منه سنتناول في هذا الفصل أهم إنجازات هذا التكتل ، و بالمقابل ما هي النقاط التي أخفق فيها.

المبحث الأول: إنجازات مجلس التعاون الخليجي 1981_1991

سنتطرق في هذا البحث إلى أهم إنجازات مجلس التعاون الخليجي في مختلف الأصعدة خلال عقده الأول .

1_ على المستوى السياسي:

قام مجلس التعاون بالعديد من النشاطات على المستوى السياسي ، سواءا تلك القضايا المتعلقة بدول المجلس، أو على مستوى دول الجوار أو على المستوى العربي، و لعل من أبرز إنجازات المجلس في مجال السياسية الخارجية نجد:

1_1_ المساهمة في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية

باندلاع الحرب العراقية_ الإيرانية شعرت دول المجلس بالخطر من أن تمتد إليها، لذا سعت إلى احتوائها و التقريب بين الدولتين و إنهاء الخلاف بينهما ، و هذا ما تؤكده دورات المجلس الأعلى منذ قمة أبو ظبي الأولى عام 1981، حيث أكد الزعماء على

ضرورة مضاعفة الجهود لإيجاد تسوية نهائية للنزاع[1]، كما قام بحملة دبلوماسية للفت نظر العالم لحجم كارثة هذه الحرب ، و كان ذلك في المؤتمر الذي عقد بالرياض في نوفمبر 1981، دعا فيه الدول التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، و دول عدم الانحياز و الأمم المتحدة، إلى بذل المساعي السلمية لإيقاف القتال.

و لم تتوقف مساعي دول المجلس عند هذه النقطة فقد كانت كل دورات المجلس الأعلى تدرس هذه الحرب و تحاول إيجاد مخرج لها. ففي 09_05_1983 في الاجتماع الوزاري الذي عقد بالمنامة بالبحرين شكلت لجنة سباعية لزيارة كل من طهران و بغداد لبحث امكانية الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع.

و هنا يجب أن نشير إلى أن دول المجلس كانت تدعم العراق سياسيا و ماديا في حربها ، لذا فقد كان الرد الإيراني هو التعرض للمنشآت البحرية الخليجية، هذا ما ما دفع دول المجلس الاستعانة بالأمم المتحدة و صدور قرار رقم 540 في أكتوبر 1983، الذي دعا إلى وقف العمليات العسكرية في الخليج و عدم التعرض للسفن و المنشآت الاقتصادية و الموانئ، كإصدار قرار رقم 552 عام 1984 استجابة لشكوى قدمتها السعودية و الكويت بسب الاعتداءات التي تعرضت لها.

و قد استمر المجلس خلال دوراته اللاحقة بتمسكه بقرارات الأمم المتحدة ، و دعوة إيران لقبولها، خاصة قرار رقم 598 في 20 يوليو 1987 الذي دعا إلى وقف إطلاق النار، بعد وصول آثار الحرب إلى مكة و الكويت. هذا القرار الذي أدى قبوله لاحقا من الطرفين إلى وضع نهاية لتلك الحرب المدمرة.[2]

---

[1]–حسين دعسة، مسيرة مجلس التعاون الخليجي، صحيفة عين الرأي ، العدد 382 ، د.د، الكويت، 5 ديسمبر 2017، ص 27

[2]–سليم طه الفكريني، الصراع على الخليج العربي، السلسلة السياسية (12)، وزارة الثقافة و الإرشاد للنشر، بغداد، 1999، ص 75.

1_2_ مساندة قضية الجزر الثلاث[1] التابعة لدولة الإمارات:

إن الموقع الاستراتيجي لهذه الجزر، فهي تشرف على سواحل إيران و العراق و الإمارات، و تحكمها بحركة المرور بالخليج، فمعظم صادرات نفط الشرق الأوسط تمر بشواطئها، ما جعلها محل نزاع بين الإمارات و إيران ،و لورجعنا تاريخيا فإن هذه الجزر ترتبط بقبائل القواسم العربية التي حكمت منطقة الخليج ما بين القرنين 13و 19 م ، ثم حكمتها أمارة الشارقة و راس الخيمة فيما بعد، و منذ عام 1930 م بدأت إيران محاولتها للسيطرة على هذه الجزر، و قد نجحت في ذلك و استولت عليها[2]. و لهذا فإن قضية الجزر كانت من المواضيع التي ناقشها مجلس التعاون الخليجي رغم تأخرها في ذلك ، و يمكن تلخيص موقفها في النقاط التالية:

_ مطالبة إيران بإلغاء كل الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى، و إنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى و الصغرى التابعة لدولة الإمارات.

---

[1]–هي ثلاث جزر تابعة للإمارات وهي: 1_ طنب الكبرى: جزيرة تقع على مدخل مضيق هرمز و تبعد عن إمارة رأس الخيمة ب 75 كلم، و عن الساحل الشرقي للخليج 5 كلم، و مساحتها 91 كلم ² و طولها 12 كلم أما عرضها 7 كلم، و هي آهلة بالسكان.2_ طنب الصغرى: جزيرة غير آهلة بالسكان، تقع على مدخل مضيق هرمز ، و تبعد 12 كلم إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى، و مساحتها 20 كلم ² و تأخذ الشكل المثلث.3_ جزير أبو موسى: تقع في مدخل الخليج العربي على مضيق هرمز و تبعده 6كلم من الشارقة و 75 كلم عن السواحل الإيرانية، و هي أكبر من الجزيرتين السابقتين، تبلغ مساحتها 20كلم ²، و تأخذ الشكل المثلث .للمزيد ينظر، أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث_ دراسة وثائقية_، راس الخيمة للطباعة و النشر ، الإمارات، 2000، ص 65_66.

[2]–سمر سعيد أبو ركبة، مجلس التعاون الخليجي ، www.magazine donya al https:// waten.com–. تاريخ الاطلاع 18_04_2018.

_تضامن المجلس و تأييده للإمارات في هذه القضية، مع دعمها لها بكل الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على الجزر ،استنادا إلى الشرعية الدولية، وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي.

_تشجيع الجهود الدولية المبذولة لإنهاء النزاع ،و دعوة إيران إلى الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة بما يحقق الأمن و الاستقرار في المنطقة.

_ تأكيد دول المجلس أن تطور العلاقات مع إيران هو التزامها بمبادئ حسن الجوار، و احترام سيادة دول المنطقة على أراضيها، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية.[1]

و من خلال هذا نلاحظ وقوف مجلس التعاون مع حق استرداد الإمارات سيادتها على الجزر المحتلة من إيران منذ 1970، و في كل إعلاناته يكرر تلك المطالبة، باعتبار أن هذه الجزر جزء لا يتجزأ من سيادة الإمارات.

1_3_ دعم القضايا العربية:

انطلاقا من الأسس و الثوابت التي ترتكز عليها السياسة الخارجية لدول المجلس و التي من أهمها حسن الجوار... و دعم القضايا العربية و الإسلامية ، سعى قادة دول مجلس التعاون من خلال البيانات المشتركة للقمم الخليجية إلى جعل القضايا العربية على راس قائمة أولويات المجلس و هي:

أ_ **دعم القضية الفلسطينية:** كان لمجلس التعاون دور بارز في دعم القضية الفلسطينية، و حقوق شعبها، و رفض السياسات العدائية التي تقام ضده ، و يعكس ذلك دورات المجلس الأعلى منذ إنشاء المجلس ، كما استمر في دعمه الدبلوماسي خلال المحافل

[1]–ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي_ تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية_، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 2006،ص 475.

الدولية ، ففي دورته الرابعة في 7_9 نوفمبر 1983م أرسل وفد ا مكونا من وزير خارجية كل من الكويت و قطر، مع ممثلين من تونس و الجزائر و جامعة الدول العربية لوقف الاقتتال ، كما شارك مع المجلس الوطني الفلسطيني في انتفاضتهم الأولى عام 1987م ، و دعم قراره بإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة عام 1988 م. [1]

ب_ على المسار اللبناني: احتلت القضية اللبنانية جانبا ملحوظا من اهتمامات المجلس، و عكس ذلك بيان الدورة الأولى لمجلس التعاون في 25_05_1981م ، الذي دعا فيه إلى الوحدة الوطنية و سيادة و استقلال لبنان. كما نص البيان الختامي الأول في هذا الخصوص دعوة إسرائيل وقف حروبها على المخيمات و المدن و القرى اللبنانية والفلسطينية، و دعا إلى سحب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، و كان للسعودية و الكويت دور بارز في نطاق الجامعة العربية لتسوية المشكلة اللبنانية.[2]

ج_العمل على إحلال السلام في الشرق الأوسط: أكدت دول المجلس في هذا الخصوص على أهمية إحلال السلام في الشرق الأوسط ، و العمل على إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية لا سيما قرار 242 و 338 و مبدأ الأرض مقابل السلام ، كما ألقت الضوء على الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية و اللبنانية و رفضها لها. كما شاركت دول المجلس في مؤتمر مدريد للسلام

[1]–مجلس التعاون الخليجي يعبر إلى العقد الرابع، مؤسسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للبحث و الإبتكار، د.م، 2009، ص 07.

[2]–سامح أبو الحسن، 33 عاما من التعاون الخليجي...إنجازات و إخفاقات، مجلة مصر العربية، العدد 119، د.ن، مصر، 08_12_2014،ص 25.

عام 1991م و اغتنمت الفرصة و أشارت لقضية السلام في الشرق الأوسط و إيجاد حل لها.[1]

1_4_ المساهمة في تحرير دولة الكويت:

عندما أقدم النظام العراقي في 02_08_1990م على احتلال الكويت[2]، سارعت دول المجلس بالتحرك من منطلق أن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع دول المجلس. و يعكس ذلك من خلال القمم التي عقدها منذ الغزو و التي رفضت هذا العدوان و طالبت العراق بالانسحاب من الكويت، كنا عقدت دول المجلس اجتماعا طارئا يوم 03_08_1990م لدرس القضية، إضافة إلى اجتماع في اليوم التالي لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي. كما ساهم المجلس في إصدار مجلس الأمن لمجموعة من القرارات لانسحاب النظام العراقي من الكويت أهمه قرار رقم 678 في 29_11_1990م، كما تظافرت الجهود و العمل بقرارات القمة الحادية عشر للمجلس في الدوحة في ديسمبر 1990م، حيث أكدت القمة وقوف دول المجلس في وجه العدوان و إزالة آثاره و نتائجه، و ذلك بتوظيف رصيدها السياسي و العسكري من خلال قوات درع الجزيرة من أجل

[1]–سامح أبو الحسن، 33 عاما من التعاون الخليجي...إنجازات و إخفاقات ،المرجع السابق، ص 25.

[2]–تعود أسباب احتلال العراق للكويت إلى خلافات في الحدود و التي تعود إلى عام 1971م، إضافة إلى السبب الرئيسي و هو إتهام العراق للكويت بسرقة النفط العراقي، و إغراق السوق العالمية بالنفط، الأمر الذي أدى إلى خفض أسعار البترول و إضغاف مدخولات العراق، فعاد التوتر بين البلدين من أفريل 1989م، وزادت الأمور إلى أن غزا النظام العراقي الكويت في 02_08_1990م. للمزيد ينظر: نصيف الجبوري، البركان المؤجل أزمة الحدود العراقية_ الكويتية جذور المشكلة و آفاق المستقبل، الرافد للنشر و الإعلام، لندن، 1998، ص 54.

التحرير الذي تحقق في فيفري 1991م، و عملت بعد ذلك بمطالبة العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.[1]

1_5_ تنسيق السياسة الخارجية :

أكد النظام الأساسي لمجلس التعاون في ديباجته على تنسيق السياسة الخارجية، من خلال نشاط المجلس الوزاري، بما في ذلك التعامل مع الدول و المنظمات الدولية الأخرى، و التي سنتعرف إليها فيما يلي:

أ_ مع السوق الأوروبية المشتركة: استوجب على دول المجلس التوسيع من شراكاته الإقتصادية، خاصة مع السوق الأوروبية المشتركة بسبب النجاح الباهر الذي حققته، و الاستفادة من تجربتها، و قد سبق التوقيع على اتفاقية التعاون النهائية بين الجانبين و التي كانت في 15يونيو 1988م(التي تتضمن تعزيز التعاون في مجالات الطاقة، الصناعة،التجارة ، الخدمات ، الاستثمار، العلوم التقنية و الفنية، البيئة...) عدة مفاوضات و لقاءات بين الجانبين الذي كان أولها في سبتمبر 1981م، و الذي خرج بتقرير خرج به الجانبان حتى تم التوقيع على العقد النهائي.[2]

_ إضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة كان لمجلس التعاون علاقات مع الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية خاصة و أن المجلس جاء تماشيا مع الأهداف التي وضعتها هاتين المنظمتين. كما أقر المجلس الوزاري أيضا في دورته الحادية عشر عام 1984م

[1]–فؤاد مطر و آخرون ، موسوعة حرب الخليج الثانية_ اليوميات_ الوثائق_الحقائق_، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د.س، ص 52.

[2]–محمد ظافر العجمي، أمن الخليج العربي ، المرجع السابق، ص 482.

مبدأ الدخول في مفاوضات و علاقات مع الدول و المجموعات الإقتصادية من بينها اليابان، و رابطة دول جنوب شرق آسيا.[1]

و إجمالا يمكن القول، أن مجلس التعاون الخليجي استطاع الدفاع عن القضايا العربية و الإسلامية، و لفت انتباه العالم لها ، الأمر الذي أدى إلى تعاطف المجتمع الدولي مع هذه القضايا، وومن جهة أخرى عمل على بناء علاقات صداقة مع المنظمات الإقليمية الأخرى و الإستفادة من خبراتها.

2_ على المستوى العسكري:

حظي التعاون العسكري باهتمام دول المجلس منذ تأسيسها، لقناعتها بترابط أمنها، لهذا فقد تم تحقيق الكثير من الإنجازات في المجال الدفاع العسكري و عي كالآتي:

2_1_ الاستراتيجية الدفاعية المشتركة: ففي عام 1981م وضعت دول المجلس استراتيجية دفاعية تمثلت أهم مبادئها في: حماية امن و سلامة المنطقة ، و توفير الاستقرار و الرخاء لشعوبها ، وقطع الطريق أمام القوى التي تتربص بالمنطقة و العمل على أن تكون القوة العسكرية لدول المجلس قوة سلام و ليست قوة عدوانية.

و في هذا الإطار، وحدت دول المجلس الكثير من الإجراءات في التدريب، المناهج العسكرية، و تحقيق توافق بين الأنظمة العسكرية و التسليحية، بما في ذلك القيام بتمارين جوية و بحرية مشتركة مع تبادل الخبرات بينها.[2]

2_2_ إنشاء صناعة سلاح خليجية مشتركة: تم الاتفاق على هذه الصناعة في الدورة الرابعة للمجلس الأعلى التي عقدت في الدوحة في 7_ 9 نوفمبر 1983م ، و هذه

[1]–الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،المسيرة و الإنجاز ،ط.9، قطاع شؤون المعلومات ، الرياض، 2015، ص 35.

[2]–الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص 35

الصناعة الخليجية المقترحة تهدف إلى: محاولة تطوير صناعة السلاح الخليجي و محاولة تحقيق درجة من الاستقلالية في التسلح، و توحيد أداة القتال بين الجنود الخليجيين و القضاء على التبعية لمصادر السلاح.[1]

2_3_ إنشاء قوة درع الجزيرة: و هو الشيء الذي يعد إذن أبرز نجاحات المجلس في هذا الجانب، بحيث وقفت دول المجلس علنا مع العراق في حربها ضد إيران ، و قدمت له المساعدات فأصبح بعد ذلك تشكيل قوة تدخل سريع أمر ضروري، و ظهرت قوة "درع الجزيرة " في 27 نوفمبر 1984م، و قد تشكلت القوة من لواءين بعشر آلاف رجل، و مقرها في المدينة العسكرية " حفر الباطن" بالكويت، تحت قيادة قائد سعودي و نائب ضابط كويتي.

و لقد جاء إنشاء هذه القوة في بداية الأمر لمجرد التأكيد على التزام دول المجلس بالدفاع المشترك في خظم الحرب العراقية_ الإيرانية في مجال الربط الراداري ، والاتصالات و الاستخبارات، و فيما بعد إجراء التدريبات و المناورات المشتركة ، و تطوير هذه القوة عددا و عتادا.[2]

و من خلال ما سبق ، نلاحظ أنه رغم أن المجلس تأسس على أساس اقتصادي و سياسي ، إلا أنه لم يغفل الاهتمام بالجانب العسكري خاصة مع تعاظم الأخطار الخارجية التي تهدد المنطقة، فسارع وزراء دفاع دول المجلس إلى الخروج بخطة تعاون عسكري مشترك من خلال قيادة و قوة موحدة.

---

[1]–الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص 37.

[2]–محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد 53،د.م،د.س،ص 135.

3_ على المستوى الاقتصادي:

كان العامل الاقتصادي أحد العوامل الأساسية لظهور مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، و قد أشرنا سابق أنه قدمت مشاريع للوحدة من قبل عمان و السعودية و الكويت إلا أنه تن اعتماد هذا الأخير، و من المعروف أيضا ان دول الخليج تعتمد على مصدر وحيد للدخل و هو النفط، لذا أصبح من الضروري إيجاد مصادر بديلة ، و بهذا شكل العمل الاقتصادي أهم محاور التعاون ، و في هذا الصدد سنعرض أهم الإنجازات في هذا المجال.

3_1_الاتفاقية الإقتصادية الموحدة:

لتحقيق أهداف العمل المشترك في المجال الاقتصادي أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية في نوفمبر 1981م الاتفاقية الإقتصادية الموحدة لترسم خطة العمل الاقتصادي المشترك و التعاون و التكامل الاقتصادي بين دول المجلس[1] و تشمل:

أ_تحقيق الموطنة الاقتصادية و التي نتطلق من مبدا المساواة بين مواطني المجلس في جميع المجالات الاقتصادية، و حرية الانتقال و الإقامة، و ممارسة النشاط الاقتصادي، و انتقال رؤوس الأموال ، و حق التملك للعقار ، و حرية إقامة مشاريع مشتركة، و على هذا الأساس تحقق ما يلي: _ انتشار تجارة التجزئة و الجملة_ و تملك الأسهم و العقار من طرف العامة، و انتشار مختلف المهن و الأنشطة في الزراعة و الصناعة

[1]–ياسين حشوف ، مستقبل و آفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية_ دراسة في امكانية ايجاد تكامل و اندماج اقتصادي خليجي_، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 15، جامعة حمة لخضر، الوادي،15_03_2016، ص 158.

و المقاولات...، و إقامة فنادق و مطاعم...، و الحصول على القروض من البنوك و صناديق التنمية.[1]

ب_ توحيد السياسات الاقتصادية من خلال تبني المجلس سياسات عامة مشتركة أقر من خلالها عدة وثائق تتعلق ب: أهداف و سياسات خطط التنمية، السياسة الزراعية المشتركة، الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية ، تنسيق السياسات النفطية بجميع مراحلها.

ج_ أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على دعم و تشجيع إنشاء مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء بما يحقق التنمية المشتركة في مجالات الزراعة و الصناعة و التجارة و غيرها.... و في هذا الإطار فقد تم إنجاز العديد من المشاريع في المجالات المختلفة إضافة إلى المؤسسات التنظيمية أهمها: مؤسسة الخليج للاستثمار مقرها الكويت، و هيئة المواصفات و المقاييس بالرياض، و المكتب الفني للاتصالات بالبحرين، و مركز التحكيم التجاري لدول المجلس و مقره البحرين.

د_ ربط البنى الأساسية بدول المجلس ، لا سيما في مجالات المواصلات و الكهرباء و الغاز الطبيعي.

هـ_ تقريب و توحيد الأنظمة و السياسات في المجالات الاقتصادية و المالية و التجارية.[2]

و_ و في مجال التبادل التجاري عملت الدول الأعضاء على إزالة الحواجز الجمركية بينها فيما يخص منتجاتها و إعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية، و العمل على

[1]–السوق الخليجية المشتركة_ حقائق و ارقام_، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد 07، قطاع شؤون المعلومات_ إدارة الإحصاء_، ديسمبر 2014، ص 07.

[2]–ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي، المرجع السابق، ص 480.

تنسيق سياسات الاستيراد و التصدير. و عملا بهذا أقامت دول المجلس عام 1983م منطقة التجارة الحرة من أجل تحفيز عملية التبادل التجاري و زيادته، و في هذا الصدد قفز حجم التجارة البينية لدول المجلس من أقل من 6 مليار دولار عام 1983م إلى 10.1 مليار دولار عام 2003م.[1]

3_2_ في مجال الطاقة:

تنفيذا للاتفاقية الاقتصادية التي نصت على تنسيق السياسات في مجال الصناعة النفطية و تطوير مصادر الطاقة، تم اتخاذ العديد من الخطوات في هذا المجال:

ا_ نظام الإقراض البترولي: في الدورة الثامنة للمجلس الأعلى بالرياض في ديسمبر 1987م، تم المصادقة على نظام الإقراض البترولي بين دول المجلس، و يتم الإقراض على أساس تضامني بين جميع الأعضاء عند حدوث ضرر أو تعطيل المنشآت الناقلة للبترول على أن تكون نسبة الضرر 30٪.[2]

ب_ الاستراتيجية البترولية لدول مجلس التعاون: في ديسمبر 1988م بالمنامة خلال الدورة التاسعة للمجلس الأعلى، تم الإقرار على هذه الاستراتيجية التي تعمل على تحقيق التنسيق و التكامل في جميع الميادين، و العمل على تحسين مستويات المعيشة، و تنويع الاقتصاديات الوطنية ، و تقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل القومي و العمل على إيجاد أسلوب أمثل لاستغلال الموارد الطبيعية .[3]

---

[1]-ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي، المرجع السابق، ص 481.

[2]-محمد المواسي ، تعرف على أهم قرارات مجلس التعاون الخليجي خلال 37 سنة ، مجلة الرؤية العدد 292، السعودية، 2017، ص 32.

[3]-الأمانة العامة ، المسيرو و الإنجاز، ص 142.

3_3_ على الصعيد الزراعي و الأمن الغذائي:

من المعروف أن دول المجلس ليست زراعية، إلا أنها عملت على الصعود بهذا القطاع ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي، ففي 10 _01_1983 عقد وزراء الزراعة اجتماعا أخرجوا من خلاله استراتيجية موحدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ، و تحقيق التكامل الزراعي. كما تمت التوصية بإنشاء بعض المشروعات مثل: مشروعات تربية الدواجن، شركة لإنتاج البذور، إعداد لجان فنية لدراسة أوضاع الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية ، و تم المصادقة على معظم هذه المشاريع، كم انضمت دول المجلس إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية.[1]

3_4_ في المجال الصناعي:

عملت دول المجلس على تنسيق النشاط الصناعي فيما بينها، من خلال توحيد تشريعاتها و أنظمتها الصناعية، فعملت على تدعيم كل ما يؤدي إلى تعزيز استمرار التنمية الصناعية لدول المجلس و في هذا الإطار أقرت الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس عام 1985م بمسقط خلال الدورة السادسة للمجلس الأعلى وذلك لتحقيق تنمية صناعية تساهم في زيادة الناتج المحلي.[2]

و من خلال ما سبق، يظهر ان الجانب الاقتصادي شكل اهم محاور التعاون بين دول المجلس ، و هو أحد الأهداف التي نص عليها النظام الأساسي، و التي شكلت مع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المرجعية الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك و العمل على الانتقال من التكامل إلى الوحدة الإقتصادية.

---

[1]–الأمانة العامة ، المسير و الإنجاز ، ص 180.

[2]–نفسه ، ص 153.

4_الإنجازات الأمنية:

شهد مجال التنسيق و التعاون الأمني خطوات متقدمة شملت مختلف المجالات الأمنية بشكل عام، و ما يمس حياة المواطن بوجه خاص، مع ما ينسجم مع الجوانب الأخرى، و فيما يلي سنستعرض الانجازات التي تحققت في هذا المجال:

4_1_ الاستراتيجية الأمنية الشاملة: أقرته هذه الاستراتيجية في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد بمسقط بتاريخ 15_02_1987، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض. و عي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل ، و وضعت لها أهداف، و حددت لها وسائل لتنفيذها، كل هذا من أجل ضمان الامن[1]و الاستقرار للمنطقة لمواصلة مسيرة التنمية و تحقيق البرامج الاقتصادية التي سطرت.[2]

_ كما تم في مجال التعاون الأمني الداخلي: إلغاء تأشيرات الدخول التي كانت تطالب بها عمان من مواطني دول المجلس ، و وضع تدريبات مشتركة لرجال الأمن و أجهزة مكافحة المخدرات، أعمال مشتركة في ميادين المرور و الدفاع المدني و الهجرة.[3]

6_ في المجال الإعلامي: أقر المجلس ميثاق الشرف الإعلامي في الدورة السابعة للمجلس الأعلى في نوفمبر 1986م بأبو ظبي، الذي ينظم العلاقة بين وسائل الإعلام

---

[1]-أما بالنسبة للاتفاقية الأمنية فهي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس ، إلا أنها لم تر النور في الثمانينات لاعتراض الكويت علهي و تم التصديق عليها فينا بعد. للمزيد ينظر: ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي ، المرجع السابق، ص 560

[2]-الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلس التعاون عشرون عاما من الإنجازات، أبو ظبي ، 2012، ص 112.

[3]-الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلس التعاون عشرون عاما من الإنجازات ، المرجع السابق ،ص 113.

في دول المجلس و الإعلام الخارجي ، كما أسس خمس مؤسسات إعلامية مشتركة:(جهاز تلفزيون الخليج، مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك، وكالة أنباء الخليج، مركز التراث الشعبي، مركز التوثيق الإعلامي). [1]

و إجمالا يمكن القول ، أن مجلس التعاون الخليجي حقق انجازات كثيرة مقارنة بالفترة القصيرة المدروسة 1981 _1991م، و شملت الإنجازات مختلف الأصعدة فلم تقتصر فقط على المجال الاقتصادي الذي كان أساس هذا التكتل، بل تعدته إلى السياسي و العسكري و الأمني...، و بهذا استطاع المجلس أن يفرض وجوده على الساحة الدولية و يكون له علاقات جيدة مع التنظيمات الإقليمية الأخرى.

المبحث الثاني: اخفاقات مجلس التعاون الخليجي 1981_1991.

إن المتتبع لمسيرة مجلس التعاون الخليجي خلال عقده الأول ، سيلاحظ أن هذا المجلس حقق مجموعة من الإنجازات، و في المقابل هناك نقاط فشل المجلس فيها، وفي هذا المبحث سنتطرق لها.

1_ الجانب السياسي و الأمني:

1_1_ تسوية المنازعات الحدودية: و تتولاها هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى و قد جاءت انعكاسا لوجود أكثر من نزاع حدودي بين الدول الأعضاء فنجد: (النزاع القطري السعودي_ النزاع الإماراتي العماني_ النزاع السعودي الكويتي_ النزاع القطري البحريني). إضافة إلى النزاعات مع أطراف خارجية :(نزاع الإمارات و إيران حول

[1]–الأمانة العامة ، المسيرة و الإنجاز، المرجع السابق ص 58.

الجزر الثلاث_ النزاع الكويتي العراقي _ نزاع بين عمان و اليمن الجنوبي_ نزاع السعودية و اليمن الشمالي).[1]

_ إن هذه النزاعات عطلت في كثير من الأحيان عمل مجلس التعاون، و حالت دون قراراته، فالوضع الحساس بين الدول الأعضاء هو الذي أخر تصديق القرارات التي يعلنها المجلس خاصة أن طريقة التصويت بالإجماع، و يعود ذلك إلى أن المجلس عجز طوال العقد الأول من تسوية تلك النزاعات، اللهم قيامه بدور الوساطة و المساعدة في بعض الأحيان و مثال عن ذلك قضية الجزر الثلاث فلم تتدخل دول المجلس بشكل عملي، بل كانت فقط تساند الإمارات في محنتها خلال مؤتمراتها.

_ و الخلاف الذي كان بين عمان و اليمن الجنوبي مم أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، و أهم نزاع بين العراق و الكويت الذي فشل تسوية النزاع فيه إلى نشوب حرب بينهما. كل هذا كان بمثابة مؤشر لعدم فعالية الإجراءات المتبعة في لجنة تسوية المنازعات.[2]

1_2_ الحرب العراقية الإيرانية: رغم مساهمة مجلس التعاون الخليجي في إيقاف هذه الحرب، إلا أنه عجز عن التعامل معها بشكل مستقل فلولا تدخل الأمم المتحدة لما توقف إطلاق النار، كما أن وقوفها إلى جانب العراق كلفها التزامات سياسية و عسكرية و مالية، فلقد بلغت مساهمة دول المجلس للعراق في حربه حوالي 200 مليار دولار و آلاف من براميل النفط كانت تقدم للعراق بسبب تراجع انتاجه النفطي، و كان وقوفها بجانب العراق

[1]–محمد شوقي عبد العال، فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 157، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،أبو ظبي، 2010، ص 28_27.

[2]–نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق،ط.1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د.ت،ص 102.

سببا في زيادة تأزم علاقاتها مع إيران ، التي ردت على ذلك بالاعتداء على المنشآت النفطية الخليجية، ما أدى بالكويت إلى طلب العون من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي لحماية سفنها.[1]

و من هنا يتضح عجز المجلس في تسيير القضايا التي تخص المنطقة، فلو استطاع إيقاف هذه الحرب لما تمكن الأجنبي من دخول المنطقة متذرعا بمساعدتها ، و لم تتأزم علاقاتها بإيران، و لم تكلف مبالغ طائلة من أجل هذه الحرب. و هنا يجب أن نشير إلى نقطة مهمة هي أن دول المجلس ساهمت في إشعال فتيل الحرب بين العراق و إيران ، حيث حرضت صدام حسين خوفا منها من هيمنة إيران على المنطقة.

1_3_ الغزو العراقي للكويت: رغم الجهود التي قام بها المجلس لتحرير الكويت، إلا أن هذا الحدث اعتبر اكبر فشل في تاريخ مجلس التعاون بسبب عجزه في معالجة الأزمة، و لم يقتصر عجزه في تسوية النزاع بسبب الحدود قبل تطوره، إنما امتد إلى عدم قدرته على توقع مسارها، و معالجة تداعياتها، الأمر الذي هدم الأهداف الأساسية التي من أجلها أنشئ المجلس، و التي تمثل أساسا في توفير الأمن الداخلي و الخارجي للدول الأعضاء، خاصة أنه سمح مرة ثانية للقوات الأجنبية بالمرابطة على أراضيها. و باختصار شديد مني المجلس بالفشل الذريع كضامن للأمن الجماعي.[2]

و يبدو أن مجلس بعد هذه الحادثة بدأت في التخلي عن موقفها السابق اتجاه التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة، فتحول الخطاب من الرفض التام لوجود قوات أو قواعد أجنبية إلى الترحيب بها، و من هنا فإن المجلس تجاهل المسألة الأمنية ، التي كانت

---

[1]- نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ،المرجع السابق، ص 102.

[2]- عدنان الهياجنة، مجلس التعاون الخليجي... العيش تحت هاجس الأمن، منتدى الجزيرة الخامس، مركز الجزيرة للدراسات و الأبحاث، قطر، 3_10_2001، ص62.

سببا في إعادة التواجد الأجنبي و تهديد للمنطقة، و أكبر دليل هو الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

و على صعيد آخر فإن تأثير المجلس على الساحة الدولية يبقى محدودا، فلا يوجد للدول أي ثقل على المستوى السياسي الدولي، و حتى بنظر الذين يعتبرون أن النفط وسيلة سياسية بيدها ، بل على العكس فقد كانت التدخلات الخارجية نتيجة لوجود النفط في المنطقة ، و الذي كان عاملا مساعدا في الإخفاق السياسي لهذه الدول. و مثالا عن ذلك بالنسبة للقضايا العربية و الإسلامية، فالمجلس لم يستطع فرض موافقة على الساحة الدولية في هذا الشأن بل اكتفى فقط بتقديم التبرعات المالية و المساعدات لها، و هنا مؤشر عن ضعف البيت الخليجية في حل قضايا أبنائه.[1]

2_ الجانب العسكري:

2_1_ قوة درع الجزيرة: حسب الأمين العام للمجلس عبد الله بشارة الذي قال عام 1984:" إن قوة درع الجزيرة تشكلت بسبب ظروف الحرب العراقية_ الإيرانية و أنها ستنتهي بانتهاء الظروف التي أوجدتها". يظهر من خلال هذه القوة جاءت تأكيدا على إلتزام دول المجلس بالدفاع المشترك مع بعضها، و لم يكن لدرع الخطر الأجنبي ضمن امكانياتها.

كما نلمس جوانب القصور في هذه القوة خلال صيف 1987م عندما تعرضت السفن الكويتية للعدوان الإيراني، فلم نجد تدخل لهذه القوات رغم مساعي الأمين العام للمجلس، و ربما يعود فشل هذه القوة إلى افتقادها إلى نظام القيادة و الهيكل الواحد و نقص القوى البشرية و الكفاءات العسكرية، و نقص في عمليات الامداد و التموين.

[1]–محمد مقروف ، المتغيرات الإقليمية و الدولية و تأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي العام، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر_1_، 2016، ص 109.

و بعد نهاية الحرب العراقية_ الإيرانية تقلصت حماسة دول المجلس لهذه القوة عما كانت عليه عند تشكيلها، و تقلصت المساهمات إلى الحد الذي لم يسمح بتشكيل جيش موحد.[1]

و إجمالا يمكن القول، أن جهود المجلس انتهت إلى عدم امكان قيام جيش خليجي موحد، لوجود صعوبات منها: الخلافات الحدودية، غياب استراتيجية موحدة للتسلح، اختلاف في القدرات المالية، قلة القوة البشرية، و سيطرة الأسر الحاكمة على الوظائف الحكومية.

2_2_ صناعة السلاح الخليجية: إن إقامة هذه الصناعة في دول المجلس منيت بفشل كبير، خاصة مع افتقار المنطقة للكادر البشري ذو القدرات الفنية العالية، و عدم تملكها لأي عنصر من عناصر الصناعة إلا الطاقة، مع غياب كامل للقاعدة الصناعية العسكرية، جعل هذه المحاولات تفشل فشلا كبيرا، إلا بعض المحاولات المحتشمة من السعودية التي تملك صناعة ذخائر و سلاح خفيف ، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة يمكن تحويلها إلى هيئة خليجية لصناعة السلاح. هذا بالإضافة إلى أن الحصول على الذخيرة أصبح أقل تكلفة من إقامة صناعة لها، مع احتساب قلة العنصر البشري، و بالتالي فهي بحاجة إلى تعويض ذلك بالسلاح المتفوق تكنولوجيا، و هو ما تعجز عن توفيره.[2]

[1]–محمد ظافر العجمي، التعاون العسكري الخليجي_ إنجازات ملموسة أم نتايج محدودة_، منتدى الجزيرة الحادي عشر، مركز الجزيرة للدراسات و الأبحاث، قطر، 15_01_2015، ص 54.

[2]–محمد مقروف ، المرجع السابق، ص 111.

3_ الجانب الاقتصادي:

رغم الانجازات التي حققها المجلس في هذا المجال ، إلا أنه لم يحقق آمال شعوبها في الوصول إلى الوحدة الاقتصادية ، فرغم المشاريع و القرارات التي أصدرها إلا أن معظمها مني بفشل كبير و نجد أهمها:

3_1_ بالنسبة لقضية توحيد المواطنة: لا زال مواطنو مجلس التعاون لم يشعروا حتى الآن بأنهم في دولة خليجية واحدة، صحيح أن الانتقال أصبح ميسرا، إلا أن المساواة في المعاملة القانونية لا زال متعثر، مثل الرواتب و الامتيازات و حتى العلاج، كلها لا تزال تمارس عليها العنصرية للمواطنين الرافدين من الدول الأعضاء، يؤدي إلى صعوبة انسياب رأس المال البشري، و هو الأهم في إقامة الترابط و تحقيق الأهداف المنشودة.[1]

3_2_ على صعيد هيكل الناتج القومي الإجمالي: رغم الجهود الرامية لتنويع الإنتاج السلعي إلا أنها لم تحقق:

_ استمرار هيمنة الصناعات الاستخراجية و المنتجات النفطية على هيكل الانتاج السلعي.

_ محدودية مساهمة قطاع الزراعة ، فالميزان التجاري للسلع الزراعية في جميع دول

المجلس سجل عجزا بسبب زيادة الطلب على الغذاء دون أن تقابله زيادة في الإنتاج و بلغ العجز عام 1984 نحو 780 مليون دولار.[2]

1- محمد الرميحي، مجلس التعاون الخليجي: المسيرة و المأمول، موقع Alrumaihi Post، 25 أفريل 2015، تاريخ الإطلاع 15_04_2018.

2-عبد الله بن محمد الغيلاني، مجلس التعاون الخليجي _ موجبات الاتحاد و تحديات السياسة ، ورقة قدمت للمؤتمر الخامس لرابطة علماء الشريعة في الخليج، البحرين ، 23_24 ماي 2014، ص 98.

و مجمل القول ، أنه رغم المشاريع التي قدمت من أجل التنويع من الناتج المحلي، إلا أن دول المجلس لم تستطع تحقيق هذا الهدف، فمازالت اقتصاداتها تعتمد كليا على النفط الذي ينعكس سلبا على اقتصادياتها، خاصة في حالات هبوط أسعار النفط.

3_3_ جانب التجارة البينية: على الرغم من حدوث بعض التطورات خلال فترة الثمانينات في مجال التجارة البينية ، إلا أنها في نهاية العقد لم يظهر هناك أي تغيير في نسب التجارة الإقليمية، و بقيت هذه النسب عند 6٪، و هي نفس النسب أو أكثر قليلا مما كان عله الحال عند تأسيس المجلس.

_ أما في مجال الاتحاد الجمركي فقد انقضى عقد الثمانينات دون توحيد للتعرفة الجمركية، و التي أثرت سلبا على حركة التجارة بين البلدان الأعضاء، بسبب التباين الكبير بين نسب التعرفة الجمركية، حيث أشارت بعض الدراسات إلى إتلاف العديد من شاحنات البضائع التي كانت تقف لأيام عند نقاط الحدود، بسبب الضرائب التي تفرض عليها، أو إجراءات التأكد من وطنية البضائع، و تفضيل المنتجات الوطنية و غيرها من المشاكل. و هذا ما لا نجده مع المجموعة الأوروبية التي وحدت من تعريفتها الجمركية بعد عشر سنوات من إنشاء تكتلها.[1]

3_4_ جانب تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي: و قد تحدث عبد الله القويز ، و كيل الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي للشؤون الاقتصادية السابق عن هذا الجانب فقال:
_ هناك فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات ، و دخول تلك القرارات حيز التنفيذ، و هو الأمر الذي يعكس إنا تباطؤ في تنفيذ تلك القرارات أو عدم دراستها بصورة كافية، و في هذا الصدد تشير إلى:

1–يحيي سعاد ، المرجع السابق، ص 155.

_ أوصى مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر عام 1981م بتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في غضون عشر سنوات ، إلا أن الأمر لم يتم فقد تم الاعتماد على الاتفاقية الجديدة في ديسمبر 2001.

_ أشارت الاتفاقية الموحدة 1981 إلى إنشاء اتحاد جمركي في غضون خمس سنوات من دخول الاتفاقية السابقة حيز التنفيذ، و هو الأمر الذي لم يتحقق إلا في جانفي 2003م .[1]

و إجمالا يمكن القول ، أن رغم الإنجازات التي حققها المجلس في هذا الجانب ، إلا أن هناك بعض الإخفاقات التي تخللت مسيرته، خاصة أن دول المجلس تعتمد على مصدر شبه وحيد للدخل و هو النفط، فهي لم تستطع التنويع من مصادر الدخل، و أصبحت تعتمد على الخارج في استيراد السلع الغذائية الاستهلاكية و هذا ما يسمى بالتبعية الاقتصادية ، إضافة إلى نشكل العمالة الأجنبية التي لم تستطع مواجهته، و الذي انعكس سلبا عليها سوآءا من ناحية انتشار البطالة لدى سكانها، و من ناحية الاختلال في البنية السكانية.

المبحث الثالث :المشاكل التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي:

1_الجانب الهيكلي و الفني:

أ_ **للنظر إلى الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون** : سيلاحظ أنه يعطي للمجلس الأعلى دورا محوريا تدور في فلكه باقي المؤسسة، بحيث تبقى سلطة القرار و التنفيذ العملي بعيدة عن المجلس الوزاري و الأمانة العامة، و إن دور الأمانة العامة لا يتجاوز حدود اللوائح الفنية و الإجرائية، و هو الأمر الذي يفقدها استقلاليتها على المستوى العملي، و يجعلها

[1]–يحيي سعاد ، المرجع السابق، ص 156.

ذات صلاحية قلية مقارنة مع تلك الممنوحة للأجهزة في المنظمات الإقليمية الأخرى، خصوصا فيما يتعلق بنهمة تسوية المنازعات.[1]

ب_ أما من ناحية الإجراءات الفنية نجد فيها:

_ حدد النظام الأساسي أن اتخاذ القرارات في مجلس التعاون الخليجي يكون وفق قاعدة الإجماع، بحيث أن اعتراض أو رفض أي دولة يعرض القرار للتوقف، و لقد أدت القاعدة إلى عرقلة العديد من المشاريع.

_آليات تنفيذ القرار: فعندما يصدر المجلس الأعلى قرارا يطلب من الدول تفعيله عن طريق الادوات التشريعية الوطنية، و كان لهذه الدول حرية تفعيلها متى أرادت، لذا بقيت كثير من القرارات معلقة.

_مراقبة التطبيق الفعلي: فليس هناك مرجعية قضائية تضمن مراقبة التطبيق الفعلي للقرارات.

_ و كما كانت معظم القرارات الاسترشادية غير إلزامية، لأنه كان من العسير إلزام هذه الدول تطبيقها، و لهذا كانت معظم المفاوضات شاقة و طويلة.[2]

2_ النزعة القطرية: نصت العديد من وثائق و اتفاقيات مجلس التعامل على العمل باتجاه التكامل و الاندماج وصولا إلى الوحدة، إلا ان الواقع العملي يشير إلى أن أغلبية دول المجلس لم تتعامل بجدية مع سياسات التكامل، و كان الاتجاه الغالب هو السعي

[1]-نصرة عبد الله البستكي، المرجع السابق، ص 101.

[2]-معتز سلامة، إنجازات و إخفاقات قمم 1981_2015_ قمة الرياض التحديات و الفرص_، مجلة آراء حول الخلج، العدد 102، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، نوفمبر 2015، ص 44.

لتكريس القطرية التي ترسخت في نفوس أبناء المنطقة، حيث ركزوا جهودهم داخل حدود بلادهم و بحجة مصالح أبناء و طنهم، لذا فقد ظلت المشروعات التكاملية شبه مفتقدة.

3_ السيادة الوطنية: هي سلطة لا تقبل التجزئة أو التعويض و لا مجال للمساءلة عنها أو خضوعها لسلطة أخرى، بحيث تتمتع الحكومات بملكية القيادة السياسية في كل دولة ،و بهذا تبرز هذه السيادة كعائق أمام تحقيق أهداف المجلس، لذا يجب على دول المجلس أن تتخلى عن سيادتها لصالح سلطة فيديرالية.

4_ بعض الاختلافات في البنى السياسية لأنظمة الحكم الخليجية: رغم التماثل في الإطار العام للأنظمة السياسية الحاكمة في الخليج، إلا أن هناك اختلاف في نظم الحكم، فهناك النظم الملكية مثل البحرين و السعودية، و النظام الفيديرالي كالإمارات .إضافة إلى أن هناك اختلافات في التشريعات، و شكل العلاقة بين السلطة و المواطنين، و هو الذي أدى إلى بعض الخلافات بين الأعضاء.[1]

5_ غياب البعد الشعبي و البرلماني: فقد ظل مجلس التعاون مجلسا حكوميا يمثل إرادة سياسية فوقية، و افتقر لتمثيل الإرادة الشعبية، لهذا على دول الخليج إنشاء برلمان خليجي على غرار البرلمان الأوروبي ليكون للتمثيل الشعبي، و أداة رقابة على المسيرة التكاملية.

_ إضافة إلى هذه المشاكل نجد مشكلة الحدود التي ذكرنا سابقا في المبحث الثاني، و مشكلة العمالة الوافدة ، و التبعية الإقتصادية.[2]

[1]-مجموعة باحثين، البعد الرسمالي لمجلس التعاون الخليجي: بلاد الجزيرة العربية، مركز البحوث و الدراسات، قطر، 2002، ص 289_290_291.

[2]-المرجع نفسه، ص 291.

و إجمالا يمكن القول، أن مجلس التعاون الخليجي حقق العديد من الإنجازات خلال مسيرته في عقده الأول ، و لعل عنصر البقاء ظل صامدا في وجه التغيرات و الظروف التي تعصف بالمنطقة يعد نجاحا، أما إذا نظرنا إليه كإطار للتكامل، فسنلمس أوجه القصور في الأداء التكاملي له ، ربما يعود ذلك إلى المعيقات التي حالت دون تحقيق هذه الأهداف، و جعلت العديد من المشروعات حبيسة الورق.

الخاتمة

تتمتع منطقة الخليج العربي عامة و دول مجلس التعاون الخليجي خاصة بالعديد من المقومات، فما بين الموقع المتميز الذي يعتبر نقطة وصل بين شرق العالم و غربه، وما بين الموارد الطبيعية إذ تحتوي المنطقة على أكثر من ثلثي احتياطات النفط العالمية، هو الذي أعطا المنطقة أهمية استراتيجية جعلها محط أنظار الدول و القوى الكبرى.

نشأ مجلس التعاون الخليجي استنادا إلى نظام أساسي تم التوافق عليه في 25 ماي 1981 و قد ضم في عضويته الدول الخليجية الست:(دولة الإمارات العربية المتحدة_ البحرين_ السعودية _ عمان _ قطر _ الكويت)، و قد جاء هذا التوافق بعد ثلاث مقترحات للتعاون تم عرضها، لكنه تم تبني الاقتراح الكويتي الداعي إلى التعاون الإقتصادي.

تتمثل مجموعة الظروف على الدولي و الإقليمي التي ساهمت في قيام مجلس التعاون الخليجي، و ظهر ذلك بوضوح بعد نجاح الثورة الإيرانية و عزمها على تصدير ثورتها إلى دول الخليج، و ثم الحرب العراقية_ الإيرانية و أثرها على المنطقة، إضافة إلى الاجتياح السوفياتي لأفغانستان و مبدأ كارتر اللذان أظهرا نيات كل من السوفيات و الولايات المتحدة حول المنطقة.

كان الضعف الذي أصاب الجامعة العربية هو الذي ولد لدى الدول العربية شعورا بالفراغ الأمني، فكان السعي الخليجي إلى تأسيس تكتل في إطار الحفاظ على أمن منطقة الخليج.

شكلت عوامل التقارب الجغرافي و العرقي و الثقافي بين شعوب دول المجلس الست، أحد العوامل الدافعة لبناء تكتل خليجي بين هذه الدول.

مجلس التعاون كغيره من المنظمات الإقليمية لها أهداف تسعى لتحقيقها ، و مبادئ تسير عليها، و هيكل تنظيمي يعمل على تحقيق هذه الأهداف.

شملت مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي مختلف الميادين و ذلك حسب النظام الأساسي الذي نص على ذلك، فلم تشمل فقط على المجال الاقتصادي الذي كان أساس التعاون ، بل تعدته إلى السياسي و العسكري و الأمني.

شكل مجلس التعاون الخليجي إطارا للتعاون بين دول الخليج الست، حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الإنجازات في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها في العديد من المجالات، و استطاعت أن تواصل مسيرتها رغم المتغيرات التي طرأت بالمنطقة.

على الساحة السياسية، استطاعت دول المجلس فرض نفسها على الساحة الدولية من خلال الدفاع عن القضايا العربية و الإسلامية، و من جهة أخرى بناء علاقات صداقة مع المنظمات الأخرى.

و مع تعاظم الأخطار الخارجية التي تهدد المنطقة ، سارعت دول المجلس إلى تبني خطة تعاون عسكرية و أمنية تمثلت أهم إنجازاتها في إنشاء قوة درع الجزيرة و الاستراتيجية الأمنية الشاملة.

شكل الجانب الاقتصادي أهم محاور التعاون بين دول المجلس، و قد شكلت الاتفاقية الإقتصادية الموحدة عام 1981 المرجعية الأساسية للعمل المشترك، و العمل على الانتقال من التكامل إلى الوحدة الإقتصادية.

رغم الإنجازات التي حققها المجلس إلا أن هناك نقاط أخفق في تحقيقها ، فقد عجز المجلس في تسيير القضايا التي تخص المنطقة ، فبعد مرور عقد من تأسيس المجلس إلا أنه لم يستطع ايجاد حل لقضية الجزر الثلاث التابعة للإمارات والمحتلة من طرف إيران ، و لم يستطع القضاء على الخلافات الموجودة بينهم خاصة فيما يخص المشاكل الحدودية ، و التي كانت احدى نتائجها الغزو العراقي للكويت عام 1991، إذ اعتبرت هذه الحرب أكبر فشل في تاريخ المجلس.

لم يتوصل دول المجلس إلى وضع منظومة أمنية محكمة ، ففي الشق العسكري انتهت جهود المجلس إلى عدم امكانية قيام جيش خليجي موحد بسبب : غياب استراتيجية موحدة للتسلح و سوء التدريب و قلة القوة البشرية. و في شقها الأمني فشلت في تحقيق الأمن الجماعي بعدما سمحت بالتدخل الأجنبي الدخول للمنطقة و الذي كان له تداعيات فيما بعد في غزو العراق عام 2003م.

كما فشلت الاتفاقية الإقتصادية الموحدة عام 1981، في تحقيق أهدافها بسبب تماثل اقتصاديات دول المجلس ، و انخفاض نسبة التجارة البينية، و عدم توحيد التعرفة الجمركية.

لم يخل طريق مجلس التعاون من بعض العراقيل التي حالت دون الوصول إلى تحقيق أهداف هذا التكتل أهمها النزعة القطرية و السيادة الوطنية أضف إلى ذلك مشكلة الحدود ، كلها و قفت عائقا أمام العديد من المشاريع.

أخيرا يمكن القول، أنه رغم اعتبار تجربة مجلس التعاون الخليجي ، التجربة العربية الوحيدة الناجحة على الصعيد التعاون الإقليمي في المنطقة العربية ، و هو نجاح تكرسه قدرة هذا المجلس على الاستمرار و الصمود في وجه التغيرات و الظروف التي تعصف بالمنطقة. لكن إذا نظرنا إليه كإطار للتكامل فسنلمس أوجه القصور في الأداء التكاملي له، فالكثير من القرارات بقيت حبيسة الورق بحيث لم توضع لها الآليات الفعلية لتجسيدها على أرض الواقع، مثل مشروع العملة الموحدة ، و نقطة حرية تنقل الأشخاص و البضائع ، كما فعلت دول الاتحاد الأوروبي.

الملحق رقم 01 : خريطة سياسية لدول الخليج العربي[1]

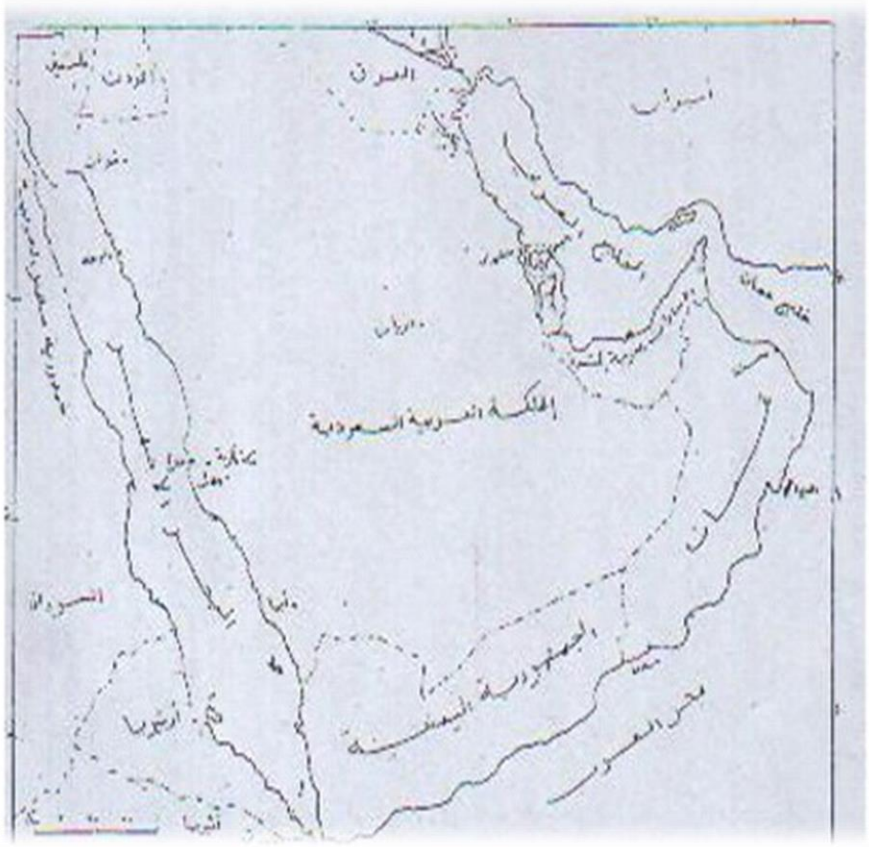

[1] أحمد طربين ،تاريخ المشرق العربي المعاصر ،المرجع السابق ،ص647

الملحق رقم 02 :خريطة سياسية لمجلس التعاون الخليجي

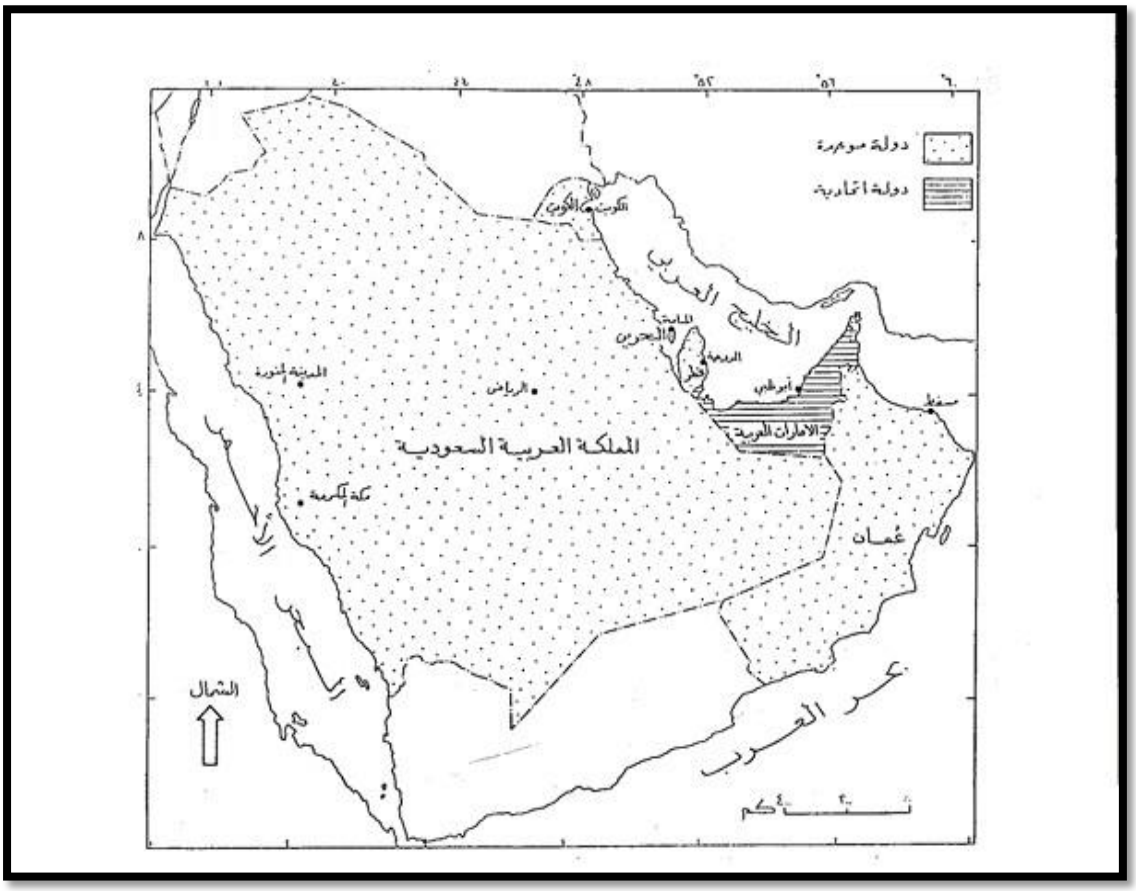

1

[1] فهد عبد الرحمن آل ثاني ،النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي ،دراسة جيوبوشبكية ،مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ،مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ،العدد 13 ،قطر ،2001،ص191

الملحق رقم 03 : عدد السكان والمساحة للدول المجلس التعاون الخليجي عام 1983

الدولة	عدد السكان (مليون ،منتصف 1983)	المساحة (ألف كلم^2)	الكثافة عدد السكان /1كلم^2
البحرين	0.391	1	391
قطر	0.281	11	26
الامارات	1.2	84	04
عمان	1.1	300	04
الكويت	1.7	18	94
السعودية	10.4	2150	05
المجموع	15.072	2564	6

1

[1] محمد توفيق صادق ، التنمية في دول مجلس التعاون ،دروس السبعينات وآفاق المستقبل –عالم المعرفة ،الكويت 1996 ،ص155

الملحق رقم 04: قادة دول التعاون الخليجي في أبو ظبي عام 1981

1

[1] Wikipédia ,http;//www, Wikipédia .org تاريخ الاطلاع ،2018/05/05 .

الملحق رقم 05: شعار مجلس التعاون الخليجي

[1]

[1] Wikipédia .org ,http;//www, Wikipédia تاريخ الاطلاع، 2018/05/05 .

المصادر والمراجع

1_ قائمة الكتب:

- الأعظمي وليد حمدي، العلاقات السعودية الأمريكية و أمن الخليج العربي في وثائق غير منشورة 1965_1991، ط1، دار الحكمة ،(د.م)، 1992.

- بدر فاروق حامد، تاريخ أفغانستان من قبيل الفتح الإسلامي إلى وقتنا الحاضر، مكتبة الآداب و مطبعتها، القاهرة، 1980.

- بيري جان جاك، الخليج العربي ، تر: نجدة هاجر و سعيد العز، المكتب التجاري للطباعة و التوزيع و النشر ، بيروت، 1959.

- التدمري أحمد جلال، الجزر العربية الثلاث_ دراسة وثائقية_، رأس الخيمة للطباعة والنشر ، الإمارات، 2000.

- الجبوري نصيف، البركان المؤجل أزمة الحدود العراقية _ الكويتية جذور المشكلة وآفاق المستقبل، الرافد للنشر و الإعلام، لندن، 1998.

- الخطيب مصطفى عقيل ، الخليج العربي_ دراسات في الأصول التاريخية و التطور السياسي_، ط1، وزارة الثقافة و الفنون و التراث للنشر، قطر، 2013.

- الريس رياض نجيب، رياح الخليج_ بدايات مجلس التعاون و الصراع العربي الإسرائيلي 1980_ 1990_، رياض الريس للكتب و النشر ، لبنان، 2014.

- السويدي جمال سند، إيران و الخليج_ البحث عن الاستقرار_، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 1996.

- الشلق أحمد زكريا و آخرون، التاريخ السياسي لدول الخليج العربية الحديث و المعاصر، ط6 ، مطابع رينولا الحديثة قطر، 2014.

- الطائي تاج الدين جعفر، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار رسلان للطباعة و النشر و الدراسات ، دمشق، 2013.

- الطحاوي عبد الحكيم عامر، العلاقات السعودية الإيرانية و أثرها على الخليج العربي 1951_ 1981، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.

- العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي_ تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية _، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006.

- العيدروس محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر، ط1، عين الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، الكويت، 1998.

- الفتاح محمد حسن، 25 حضارة في الخليج العربي، ط 1، مركز الراية للنشر و الإعلام ، القاهرة، 2012.

- القحطاني عبد القادر حمود، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و التراث للنشر و التوزيع، الدوحة، 1992.

- النقيب خلدون حسن ، المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

- اليوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط والقوى الأجنبية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

- بولوك جون، الخليج، تر: دهام موسى العطاونة، مطبوعات موسى العطاونة ، لندن، 1988.

- سعيد محمد السيد ،مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ،دار المعرفة للنشر والتوزيع ،الكويت، 1992،

- شكر زهير، السياسة الأمريكية في الخليج العربي_ مبدأ كارتر_، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1991.

- عبيد نايف علي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (88)،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

- فاسيلييف أليكسي، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، تر: عباس مكي، ط1، شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1995.
- متى أنطوان، الخليج العربي بين الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798_ 1978، ط1، دار الجبل بيروت، 1993.
- مجموعة باحثين، البعد الرسالي لمجلس التعاون الخليجي: بلاد الجزيرة العربية، مركز البحوث و الدراسات، قطر ، 2002.
- مهنا محمد نصر، الخليج العربي التطور الحديث و المعاصر، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 1999.
- ناصر علي ناصر، مضيق هرمز و الصراع الأمريكي الإيراني، ط1، دار الفرابي، بيروت، 2013.
- هويدي فهمي، العرب و إيران_ وهم الصراع و هم الوفاق_، دار الشروق، (د.م)، 1991.
- البستكي نصرة عبد الله، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، (د.ت).
- الفكريني سليم طه، الصراع على الخليج العربي، السلسلة السياسية (12)، وزارة الثقافة و الإرشاد للنشر، بغداد، 1999.
- القرني على حسن ، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات ،ط1 ،مكتبة العبيكان ، الرياض ،1997.
- المراكبي عبد المنعم ، دول مجلس التعاون الخليجي_ الفجوة بين امكاناتها الإقتصادية و قدراتها السياسية و أثر ذلك على الأمن القومي العربي_، مكتبه مدبولي، القاهرة ، (د.ت).
- الهيتي صبري فارس، الخليج العربي_ أرضه ؛سكانه؛ جيوبوليتيكيته_، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، عمان_ الأردن، 2003.

- صادق محمد توفيق، التنمية في دول مجلس التعاون_ دروس السبعينات و آفاق المستقبل_، عالم المعرفة، الكويت، 1996.
- طربين أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، جامعة دمشق للتأليف و الطبع و النشر، دمشق، 1986.
- عبد السلام جعفر ،المنظمات الدولية، ط6 ،النهضة العربية ، القاهرة ،(د.ت).
- قاسم جمال زكريا ، تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر، مج 5، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1991.

_ الموسوعات:

- أبو حجر آمنة إبراهيم، موسوعة المدن العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- إسماعيل ندى جميل، موسوعة أحداث العالم_قادة وأعلام_، المركز الثقافي اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، (د.ت).
- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1991.
- شاكر محمود، موسوعة الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- مطر فؤاد؛ وآخرون، موسوعة حرب الخليج الثانية_ اليوميات_ الوثائق_ الحقائق المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، (د.ت).

_ المجلات و الصحف:

- آل ثاني فهد عبد الرحمان، النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي_ دراسة جيوبوليتيكية_، مجلة مركز الوثائق و الدراسات الانسانية ، العدد 13، (د.ن)، قطر، 2001.

– الجمري منصور، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 866، (د.ن)، البحرين، 20 ديسمبر 2004.

–الحيالي عبد الأمير؛ عبد الجبار فراس، دول الخليج العربي في عصرما بعد النفط_ دراسة في الجغرافية السياسية_، مجلة ديالي، العدد 33، (د.ن)، (د.م)، (د.ت).

– الزهراني يحي بن مفرح، تطبيق نظرية العمل الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي ، مجلة دراسات مستقبلية، المجلد2، عمادة البحث العلمي، السودان، 2016.

– الكريطي إيمان عبد الكاظم جبار، العملة الخليجية الموحدة الفرص و التحديات ، مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة كربلاء، (د.ت).

– المواسي محمد، تعرف على أهم قرارات مجلس التعاون الخليجي خلال 37 سنة ، مجلة الرؤية، العدد 292، (د.ن)، السعودية، 2017.

–الهاشم عبد الله بن عقله، مسيرة مجلس التعاون في شؤون الإنسان و البيئة، مجلة المسيرة، العدد 22، (د.ن)، (د.م) ، سبتمبر 2009.

–أمين زين، مجالات التعاون التي نص عليها مجلس التعاون الخليجي ، صحيفة البلاد، العدد 222، (د.ن) ، السعودية، 16 ديسمبر 2011.

– بلفاطمي عباس، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عمل مثلى؟، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، العدد 10، المركز الجامعي، برج بوعريريج، 2011.

– حشوف ياسين، عامل التهديدات الأمنية_ الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي_، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، جامعة بشار، جوان 2016.

– حشوف ياسين، مستقبل آفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية_ دراسة في امكانية ايجاد تكامل و اندماج اقتصادي خليجي_، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 15، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2016.

– حطاب جواد كاظم، السياسة الأمريكية اتجاه الخليج العربي في عقد السبعينات، مجلة دراسات تاريخية، العدد 112، مركز دراسات الخليج العربي ،(د.م)، 2012.

– حيدر محمد سيف، اليمن و مجلس التعاون لدول الخليج العربية البحث عن الاندماج، ط2، مجلة دراسات خليجية، العدد 150، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

–خضير محمد ياس، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد 53، (د.ن) ،(د.م) ،(.د.س).

– دعسة حسين، مسيرة مجلس التعاون الخليجي ، صحيفة عين الرأي، العدد 382، (د.ن)، 5 ديسمبر 2017.

– سالمان عبد المالك، ربع قرن...مجلس التعاون الخليجي إلى أين؟، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، المجلد الثامن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين ، 2006.

– عبد العال محمد شوقي، فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 157، مركز الإمارات، للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2010.

–أبو الحسن سامح، 33 عاما من التعاون الخليجي... إنجازات و إخفاقات، مجلة مصر العربية ، العدد 119، (د.ن)، مصر، 08 ديسمبر 2014.

–بلفاطمي عباس؛ بلخياط جمال، تحديات الاندماج الإقتصادي الخليجي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة باتنة، الجزائر، (د.ت).

–سلامة معتز، إنجازات و إخفاقات قمم 1981_2015_ قمة الرياض التحديات و الفرص_، مجلة آراء حول الخليج، العدد 102، مركز الخليج للأبحاث، السعودية ، نوفمبر 2015.

– عطية ثامر أحمد، نشأة مجلس التعاون الخليجي و ردود الفعل الإقليمية و الدولية، مجلة الكلية الإسلامية، المجلد 2، العدد 41، جامعة المثنى، 1997.

_ الرسائل الجامعية:

– السبيعي خالد بن فهد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية_ دراسة في مسيرة التكامل و الوحدة_، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الأنظمة و العلوم السياسية ، جامعة الملك سعود، السعودية، 2007.

– بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008_2009.

– جعيجع مراد، الحرب العراقية _ الإيرانية و تداعياتها الإقليمية و الدولية 1980_1988، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ العالم المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016.

– مقروف محمد، المتغيرات الإقليمية و الدولية و تأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر _1_، 2016.

– يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة_ من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012_2013.

– الشمري عبد المحسن لافي، مجلس التعاون لدول الخليج و تحدي الوحدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط، 2011_2012.

_ المنتديات و الملتقيات:

– بشارة عبد الله يعقوب؛ و آخرون، دول مجلس التعاون و دول الجوار 1997، منتدى التنمية الخليجي، اللقاء السنوي الثامن عشر، الكويت، 20_21 فبراير 1997.

– بن هويدن محمد، مستقبل التكامل السياسي، " مستقبل مجلس التعاون الخليجي"، منتدى التمنية الخليجي، اللقاء السنوي الخامس و الثلاثون، الكويت، 6_7 فبراير 2016.

– حسن عمر، مجلس التعاون الخليجي_ دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية_، منتدى التنمية الحادي عشر، مركز الجزيرة للدراسات و البحوث الاستراتيجية، مكة، 2015.

– زروق جمال الدين، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوروبية، ندوة السوق الخليجية من التعاون إلى التكامل، دراسة اقتصادية، أبو ظبي، 07 نوفمبر 2010.

– العجمي محمد ظافر، التعاون العسكري الخليجي_ إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة_، منتدى الجزيرة الحادي عشر، مركز الجزيرة للدراسات و الأبحاث الاستراتيجية، قطر، 15_01_2015.

– الغيلاني عبد الله بن محمد، مجلس التعاون الخليجي_ موجبات الاتحاد و تحديات السياسة_، ورقة قدمت للمؤتمر الخامس لرابطة علماء الشريعة في الخليج، البحرين ، 23_24 ماي 2014.

– الهياجنة عدنان، مجلس التعاون الخليجي...العيش تحت هاجس الأمن، منتدى الجزيرة الخامس، مركز الجزيرة للأبحاث و الدراسات، قطر، 03_10_2001.

_ التقارير:

– مارتيني جيغري؛ و آخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، تقرير حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي ، تر: وكالة الأنباء السعودية، مؤسسة randللطبع و النشر، كاليفورنيا، 2016.

_ النصوص و الوثائق:

– الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السوق الخليجية المشتركة_ حقائق و أرقام_، العدد 07، قطاع شؤون المعلومات_ أدارة الإحصاء_، ديسمبر 2014.

– الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة و الإنجاز، ط9 ،قطاع شؤون المعلومات، الرياض، 2015.

– الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجالات و إنجازات التعاون، التعاون العدلي و القضائي.

– الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون عشرون عاما من الإنجازات، أبو ظبي، 2012.

– البيانات الصحفية لدورات المجلس الوزاري، الدورة الثالثة، الرياض_ المملكة العربية السعودية، 07_09 مارس 1982.

– بيانات المجلس الأعلى ، البيان الختامي للدورة الأولى، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 25_26 ماي 1981.

– مجلس التعاون الخليجي يعبر إلى العقد الرابع، مؤسسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، للبحث و الابتكار، (د.م)، 2009.

– النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي.

– النظام الداخلي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي

– النظام الداخلي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي.

_ المواقع الإلكترونية:

– أبو ركبة سمر سعيد، مجلس التعاون الخليجي. HTTPS://www magazine .donya al-waten.com تاريخ الإطلاع 18_04_2018.

– الرميحي محمد، مجلس التعاون الخليجي المسيرة و المأمول، موقع .Alrumaihi post تاريخ الإطلاع 15_04_2018.

– شعار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. Wikipedia .HTTPS://www.wikipedia.orgتاريخ الإطلاع 05_05_2018.

– صورة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981. Wikipedia .HTTPS://www.wikipedia.org تاريخ الإطلاع 05_05_1981.

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
الشكر والتقدير	
مقدمة	أ – و
الفصل التمهيدي :التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي	
أولا :موقع الخليج العربي	08
ثانيا :جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي	10
الفصل الأول :الظروف والأسباب الدافعة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي	
المبحث الأول :الظروف الإقليمية والدولية الدافعة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي	16
المبحث الثاني: عوامل تأسيسٍ مجلس التعاون الخليجي	23
الفصل الثاني :نشأةٍ مجلس التعاون لدول الخليج العربي	
المبحث الأول :الاحكام الأساسية لمجلس التعاون الخليجي	30
المبحث الثاني :مجالات التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي	41
المبحث الثالث :ردود الفعل الدولية والإقليمية من تأسيس مجلس التعاون الخليجي	46
الفصل الثالث :تقييم نشاط مجلس التعاون الخليجي خلال الحقبة 1981-1991	
المبحث الأول : إنجازات مجلس التعاون الخليجي 1981-1991	53
المبحث الثاني : إخفاقات مجلس التعاون الخليجي 1981 - 1991	68

المبحث الثالث : المشاكل التي مجلس التعاون الخليجي	73
خاتمة	78
قائمة الملاحق	82
قائمة المصادر والمراجع	88
فهرس الموضوعات	99

كشاف جامعة "محمد بوضياف"بالمسيلة لرسائل .ماستر على شكل word

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : التاريخ

رقم التسلسل :.....

رقم التسجيل :**1333057281**

الطالب(ة) : بوزرورة امباركة.

تاريخ المناقشة : **2018/06/24**

عنوان الرسالة : مجلس التعاون الخليجي بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة (1981-1991)

لغة الرسالة : اللغة العربية

نوع الرسالة : ماستر

الجامعة :جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

إشراف الأستاذ: بن قبي عيسى

عدد الصفحات : 106 ورقة.

ملف إلكتروني * . PDF * word . في . CD

التخصص : تاريخ عالم معاصر

الملخص :

بالعربية

يعتبر مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية سياسية تأسس في 25 ماي 1981 يضم الدول الخليجية الست وهي دولة الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية ،سلطنة عمان ،قطر ،الكويت . ويهدف هذا المجلس إلى تحقيق التنسيق والتكامل وترابط بين دوله في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها وقد عملت دول المجلس إلى تحقيق الأهداف التي سطرها فحققت العديد من الإنجازات خلال عقدها الأول بين 1991/1981 ،لكن في

المقابل هناك العديد من النقاط فشلت في تحقيقها وبقى معظمها حبيسة الورق بحيث لم توضع لها الاليات الفعلية لتجسيدها على أرض الواقع .

جاء هذا البحث في فصول:

تناول:

الفصل الأول :الظروف والأسباب الدافعة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثاني :نشأةٍ مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفصل الثالث :تقييم نشاط مجلس التعاون الخليجي خلال الحقبة 1981-1991

الكلمات المفتاحية :

مجلس التعاون الخليجي ، الدول الخليجية ،النظام الأساسي .

من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحث :

- نشأ مجلس التعاون الخليجي استنادا إلى نظام أساسي تم التوافق عليه في 25 ماي 1981 وضم 06 دول خليجية
- ساهمت مجموعة من الظروف الدولية والإقليمية ومجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في قيام مجلس التعاون الخليجي الذي يعمل على حفظ منطقة الخليج من التهديدات التي تواجهها .

- شكل مجلس التعاون الخليجي اطارا للتعاون بين دول الخليج الست حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الإنجازات في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها .
- رغم الإنجازات التي حققها المجلس الا أن هناك مشاريع اخفق في تحقيها وذلك بسبب عدم حله للمشاكل التي يواجهها

توصل(ت) الباحث لمقترحات عديدة أهمها :

ضرورة إعادة إعادة النظر في البناء الهيكلي لمجلس التعاون الخليجي علي غرار الاتحاد الأوربي وضرورة حل المشكلات التي تواجه مجلس التعاون خاصة مشكل الحدود .